Global Ocean Commission
Somerville College
Woodstock Road
Oxford
OX2 6HD
UK

هاتف: 1865280747 (0)44+
بريد إلكتروني: contact@globaloceancommission.org

www.globaloceancommission.org

المفوضية العالمية
للمحيطات

شركاء المفوضية العالمية للمحيطات

ائتمان بيو الخيري

يهدف العمل البيئي الذي يقوم به "ائتمان بيو الخيري" [The Pew Charitable Trusts] إلى تعزيز الممارسات والسياسات بما يؤمّن حماية مهمّة وقابلة للقياس للنظم الإيكولوجية البرية والبحرية في مختلف أنحاء العالم. ويسعى من خلال ذلك إلى تحفيز الوعي العلمي لأسباب المشاكل البيئية ونتائجها، ووضع سياسات تساهم في حل هذه المشاكل، وحشد الدعم العام لتطبيقها. وتشمل الأعمال البحرية التي تقوم بها المجموعة حالياً، مشاريع لإنشاء محميات بحرية واسعة تخضع لحماية مشدّدة، وملاذات لأسماك القرش، والحد من الطلب على زعانف القرش، وضمان استدامة المصايد في المياه الأميركية والأوروبية، ووضع قواعد دولية مستندة إلى العلوم لتنظيم بعض أكبر مصايد التّن في العالم، وحظر استخدام المناشل القاعية التي تتسبّب بأضرار كبيرة في أعالي البحار، ووضع حد لصيد الأسماك غير المشروع.

كلية سومرفيل

كلية سومرفيل [Somerville College] هي من الكلّيات التأسيسية في جامعة أكسفورد. تأسّست في العام 1879 وكانت من أوائل الكلّيات الخاصة بالإناث فقط، وقد سُمّيت تيمّناً بـماري سومرفيل [Somerville Mary] (1780-1872)، العالِمة الأشهر في زمانها. وقد أصبحت سومرفيل كلّية مختلطة في العام 1994. تغطّي برامجها الأكاديمية لنيل الإجازات الجامعية، وبرامج الدراسات العليا، والدراسات والأبحاث، مجموعةً واسعة من الاختصاصات من فنون وعلوم وطب وهندسة وإنسانيّات. ومن خرّيجيها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر ورئيسة الوزراء الهندية السابقة إنديرا غاندي، ودوروثي هودجكين، الوحيدة التي فازت بجائزة نوبل بين العالمات البريطانيات النساء حتى الآن.

مؤسسة أديسيوم

تتطلّع "مؤسّسة أديسيوم" [Adessium Foundation] إلى عالمٍ يعيش فيه الناس بانسجام بعضهم مع بعض ومع بيئتهم. تعملُ المؤسّسة على بناء مجتمع متوازن يتّسم بالنزاهة والعدل والتوازن بين البشر والطبيعة. اسم المؤسّسة "أديسيوم" Adessium مستوحى من العبارة اللاتينية ad esse، التي تعني حرفياً "نحو الكينونة". وهو يعني المساعدة والدعم والمشاركة التي تحقّق تغييراً إيجابياً.

مجموعة المحيطات الخمسة

تضم مجموعة "المحيطات الخمسة" [Oceans 5] عدداً من المحسِنين الملتزمين بالحفاظ على المحيطات. توجّه المجموعة استثماراتها ودعمَها نحو المشاريع والحملات الهادفة إلى حماية التنوّع البيولوجي وكبح صيد الأسماك المفرط. وهي تدعم المشاريع المركّزة ذات الأطر الزمنية المحدّدة التي تملك القدرة على توليد نتائج واضحة وقابلة للقياس.

ائتمان سواير غروب الخيري

تأسّس "ائتمان سواير غروب الخيري" [The Swire Group Charitable Trust] في العام 1983. يُشكّل الذراع الخيرية لمجموعة "سواير" في هونغ كونغ، ويحصل على التمويل من الشركات التابعة لمجموعة "سواير". يعمل الائتمان من أجل عالم مزدهر قائم على التنوّع والمساواة في الفرص والنمو المستدام. وبغية تحقيق هذه الرؤية، يقدّم التمويل للمنظمات غير الربحية التي تُعنى بالبيئة والتعليم والفنون والثقافة في هونغ كونغ والبر الرئيسي الصيني.

المفوضية العالمية
للمحيطات

شكر وتقدير

ساهم عدد كبير من الأشخاص في إعداد هذا التقرير وتطوير الأفكار والمبادرات المضمّنة فيه. يتعذّر تعدادهم جميعاً، لا سيما أولئك الذين شاركوا في أنشطة التواصل التي كانت تُقام بالتزامن مع كل اجتماع تعقده المفوضية. لقد أفادت المفوضية كثيراً من أفكارهم ومقترحاتهم.

من الأشخاص الذين ساهموا في تطوير الأفكار المضمّنة في التقرير، أو الذين استعانت بهم المفوضية بصفتهم مستشارين وخبراء: حنيف ابراهيم (لجنة التخطيط في جنوب أفريقيا)، وتشاك فوكس (مجموعة المحيطات الخمسة)، وكريستينا غيبردي (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، IUCN)، والدكتور سلمان حسين (مبادرة "اقتصاد النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي"، TEEB)، ومايكل لودج (السلطة الدولية لقاع البحار، ISA)، والدكتور جوشوا رايشرت وكارين ساك وبيكي مارشال (ائتمان بيو الخيري، The Pew Charitable Trusts)، والبروفسور ألكس روجرز، المستشار العلمي المستقل للمفوضية العالمية للمحيطات (كلية سومرفيل و"البرنامج الدولي حول وضع المحيطات"، IPSO)، والدكتور إنريك سالا (ناشونال جيوغرافيك)، والبروفسور رشيد سميلا (مركز المصايد في جامعة كولومبيا البريطانية، UBC Fisheries Centre)وصوفي هوم (Communications Inc) . لقد أعطوا جميعهم بسخاء من وقتهم وخبراتهم وآرائهم، وكانت مقترحاتهم العملية وحكمتهم موضع تقدير شديد من المفوضية. غني عن القول أنهم لا يتحمّلون على الإطلاق أي مسؤولية في ما يتعلّق بشكل التقرير النهائي أو مضمونه.

ومن الأشخاص الآخرين الذين ساهموا في عمل المفوضية أو قدّموا لها استشارات متخصّصة حول خيارات السياسات: جيني أبراهامز، وزارينا أديكاري، وجيف أردرون (معهد الدراسات المتقدّمة حول الاستدامة، IASS)، وديرا أوستن (Communications Inc)، وجايسون بابي (مؤسسة بلومبرغ)، وآن-ماري بايكر (ائتمان بيو الخيري)، وكريس بامبر (كلية سومرفيل)، وجيسيكا باتل (الصندوق العالمي للحياة البرية، WWF)، والدكتورة كورين بولكومب (كلية الزراعة الاسكتلندية، SRUC)، والسفير ستيوارت بيك (بالاو)، وكريستوفر بير، وإريك بليسكي (Oceana)، وألكسندرا بوغدانوفا، وإلاين بورمان (كلية سومرفيل)، وآدم بويي (مجلة بروسبكت)، ورئيس الأساقفة بريسلين (كيب تاون)، وجيجي بريسون (Ocean Elders)، وجيسيكا براون (الإيكونوميست)، وبوري كانالز (Medpan)، وفرغوس شادويك، وروث شالونر، وسي دبليو شونغ (الصندوق العالمي للحياة البرية)، والدكتور ويليام شونغ (مركز المصايد في جامعة كولومبيا البريطانية)، وإيميه كريستنسن، والدكتور مالكوم كلارك (NIWA)، وصوفي لو كلو (ADM Capital Foundation)، وآن كولي (مؤسسة مور الخيرية، Moore Charitable Foundation)، ومايكل كوناثان (مركز التقدم الأميركي، Center for American Progress)، وأوليفيا كونروي، والبروفسور كريس كوستيلو (جامعة كاليفورنيا، سانتا باربرا)، وآندي كورنيش (الصندوق العالمي للحياة البرية)، وأليس كروس، ودونكان كوري (Globelaw)، وفيونا كورتن (Communications Inc)، وماريا داماناكي (المفوضية الأوروبية)، وآمي ديساي (مؤسسة كلينتون)، وجاكي ديكسون (شركة Pacific Andes)، ودانييلا ديز (الصندوق العالمي للحياة البرية)، وأمير دوسال (الشراكات العالمية التابعة للأمم المتحدة UN Global Partnerships)، وإليزابيث درويل (معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية)، والدكتورة سيلفيا إيرل (Mission Blue)، وغافين إدواردز (الصندوق العالمي للحياة البرية)، ولوري إيفنز (المفوضية الأوروبية)، والدكتور مارتن إنغلمان (Plastics Europe)، وجيمس فان (شبكة صحافة الأرض، Earth Journalism Network) وبولا فايفا، وزوي فانون، وسعادة برنارد فوتريير (مؤسسة الأمير ألبرت الثاني، أمير موناكو)، وكلوي فرغوسون، ومات فيدلر (Communications Inc)، والبروفسور ديفيد فريستون (تحالف سارغاسو للبحار، Sargasso Sea Alliance)، وساشا غابيزون (نساء في أوروبا من أجل مستقبل مشترك، WECF)، وسيرج غارسيا، ونيكي غاسكل (Audience Communications)، وماثيو جياني (ائتلاف الحفاظ على أعماق البحار، Deep Sea Conservation Coalition)، والبروفسور جان غلازوسكي (جامعة كايب تاون)، وأليستير غراهام (الصندوق العالمي للحياة البرية)، وإيميه غونزاليس (الصندوق العالمي للحياة البرية)، وتشارلز غودارد (الإيكونوميست)، والدكتور بيكي غولدبرغ (ائتمان بيو الخيري)، وجينا غويلن (بعثة الأمم المتحدة في كوستا ريكا)، وإد جيد (Audience Communications)، وكايسي هانسن (ائتمان بيو الخيري)، وآنا هادلسي، والدكتور ستيفن هول (مركز الأسماك العالمي، World Fish Center)، وبيل هير (معهد بوتسدام، Potsdam Institute)، والدكتور جيمس هين (المسح الجيولوجي الأميركي، US Geological Survey)، والدكتور غراهامي هندرسون (شركة شيل للتجارة والشحن، Shell Trading and Shipping Company)، وشي هيو، ووائل حميدان (شبكة العمل من أجل المناخ، Climate Action Network)، وبول هولثوس (مجلس المحيطات العالمي، World Ocean Council)، وروبرت هوز (مجلس الإدارة البحرية، Marine Stewardship Council)، وجايكوب جيمس (مؤسسة وايت، Waitt Foundation)، والدكتورة جينا جامبيك (جامعة جورجيا)، والدكتور خورخي جيمينيز (MarViva)، وطوني جونير (جامعة ولاية أيوا، ISU)، والبروفسور ديفيد كيث (جامعة هارفرد)، وألكس كيربي (شبكة أخبار المناخ، Climate News Network)، وماركوس كنيجي (Ocean2012)، والدكتورة هيذر كولديوي (جمعية لندن للحيوانات، Zoological Society of London)، وأوفيليا كونغ، والبروفسور دان لافولي (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة)، وإميلي لانديس، وماندي لاو، وكريستين لوه (هونغ كونغ)، ولورا لاو (ائتمان سواير الخيري، The Swire Charitable Trusts)، وجورج ليونارد (Ocean Conservancy)، وتريس لويس (مؤسسة أوك، Oak Foundation)، وطوني لونغ (ائتمان بيو الخيري)، والبروفسورة جاين لوبشينكو (جامعة ولاية أوريغون، Oregon State University)، وبرونوين مادوكس (مجلة بروسبكت)، وهانس خورخن ماترن (مجموعة Metro Group)، وغيسلين ماكسويل (TerraMar)، وهيلاري مكماهون (منظمة The Carbon War Room)، وسيرينا مكلارين، والدكتور فرانك مير، وأوليفر موني (لجنة الإنقاذ الدولية، IRC)، والدكتور بيدرو مونتيرو (مجلس البحوث العلمية والصناعية، CSIR)، وهيلين مورتون، وكلاريس مورغان (منظمة التجارة العالمية)، وجاستن موندي (جامعة ولاية أيوا)، وجون نوريس (مركز التقدم الأميركي)، وروبن نيلاند، وأندرياس باباكونستانتينو (المفوضية الأوروبية)، وأندرو باركر (كلية سومرفيل)، وكورلي بريتوريوس (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP)، وتيريزا ريبيرا (معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية)، وكيلي ريغ (مجموعة فاردا، The Varda Group)، وجوليا روبرسون (Ocean Conservancy)، والبروفسور كالوم روبرتس (جامعة يورك)، وجوليان روشيت (معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية)، وكريس روز، وجو رويل (Common Seas)، وستيف راسل (مجلس الكيمياء الأميركي، American Chemistry Council)، ودانيال ساك، والبروفسورة إيفون سادوفي (جامعة هونغ كونغ)، وكورتني ساكاي (Oceana)، والدكتور ديفيد سانتيو (مختبر غرينبيس للعلوم، Greenpeace Science Lab)، ورالف شنيدر (Plastics Europe)، وجنيفر سكرين، وإرين م. سيب، ووليام شوبرت (شبكة صحافة الأرض)، وآلان سيبلن (مؤسسة سكريبس لعلوم المحيطات، Scripps Institution of Oceanography)، وميلاني سيغز (جامعة ولاية أيوا)، وتيم سميث (Maersk Line)، وليزا سبير (مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، NRDC)، ونيك ستيل (Communications Inc)، وآشيم ستينر (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) وألكس ستيفنسون (مجلة بروسبكت)، وروجر ستريفنز (Wallenius Wilhelmsen Logistics)، وبافان سوخديف (GIST Advisory)، ولورنا سوتون وأليس تيبينغ (المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، ICTSD)، والسفير جان بيار تيبو (فرنسا)، والبروفسور دير تلادي (جامعة بريتوريا)، وستيف ترنت (مؤسسة العدالة البيئية، Environmental Justice Foundation)، وسو تومي (الإيكونوميست)، والبروفسورة لورنس توبيانا (معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية)، والسفير إدواردو أوليباري (كوستا ريكا)، وفاروق أولاه (منتدى أصحاب المصلحة من أجل مستقبل مستدام، 'Stakeholders Forum for a Sustainable Future)، وروجير فاندر ويرد (مؤسسة أديسيوم، Adessium Foundation)، وفلوريس فان هست (مؤسسة أديسيوم)، والسفير غيرمو فاليس (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، UNCTAD)، والدكتورة فيلومين فرلان (الجمعية الدولية للمعادن البحرية، International Marine Minerals Society)، وميريلافون ليندنفلز (Communications Inc)، وبيانكا واختل (The Carbon War Room)، والدكتورة هيلين والاس (Genewatch)، والدكتورة وندي واتسون-رايت (اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، IOC، التابعة لمنظمة اليونيسكو)، والسفير سول ويسليدر (كوستا ريكا)، وجون ويلر، والدكتور كرو وايت (Cal Poly)، ولورنا وايت (كلية سومرفيل)، وآني ويتون، والبروفسور غراي ويليامز (معهد سوايز البحري، Swire Marine Institute)، ولوسي ويت، وناتالي وود، ودوغ وودرينغ (التحالف من أجل معافاة المحيطات، Ocean Recovery Alliance)، وجوان يانغ (ائتمان بيو الخيري)، ويان-يان يب (Civic Exchange)

ونعرب عن شكرنا لـ"مركز ماكينزي العالمي للاستدامة" (McKinsey Global Center for Sustainability) على تزويدنا بالوقائع وبالدعم التحليلي.

وتتوجّه المفوضية العالمية للمحيطات بالشكر والامتنان إلى Brand Union على دعمها الاستراتيجي والخلاّق خلال التقصّي الذي أجرته المفوضية.

Brand Union

أخيراً، نعرب عن تقديرنا الشديد للدكتورة أليس بروشاسكا، مديرة كلية سومرفيل في جامعة أكسفورد، التي أتاحت استضافة المفوضية في مقر الكلية.

مسرد المختصرات

AIS	منظومة التعريف الآلي
BBNJ	(مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول التنو ع البيولوجي خارج الولاية الوطنية) مجموعة عمل غير رسمية ومفتوحة أنشئت لدراسة المسائل المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري خارج الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة
CO_2	ثاني أكسيد الكربون
EEZ	المنطقة الاقتصادية الحصرية
EIA	تقويم الأثر البيئي
FAD	جهاز تجميع الأسماك
FAO	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)
IMO	المنظمة البحرية الدولية
IPSO	البرنامج الدولي حول وضع المحيطات
ISA	السلطة الدولية لقاع البحار
IUU fishing	الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم
MDG	هدف إنمائي للألفية
MPA	منطقة بحرية محمية
OSY	المحصول المستدام الأمثل
PSMA	الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه وإلغائه
RFMO	المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد
ROMO	المنظمات الإقليمية لإدارة المحيطات
SDG	هدف للتنمية المستدامة
UNCLOS	اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNFSA	اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية
WSSD	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
WTO	منظمة التجارة العالمية

أمانة السر

سيمون ريدي
أمين سر تنفيذي

ريمي بارمانتيير
نائب أمين سر تنفيذي

كارل برينان
مديرة العمليات

كريستيان تيليكي
مدير الالتزام العالمي

ساره غاردنر
مساعدة إدارية

جاستن وولفورد
مدير الاتصالات 2014

إينيس دي أغويدا
مسؤولة الاتصالات

فيليب بورغس
مدير السياسات والأبحاث

جيني دين
كبيرة المعاونين في السياسات

ريتشارد بلاك
مدير الاتصالات 2013

الوثائق الأساسية الصادرة عن المفوضية العالمية للمحيطات

أوراق الخيارات في السياسات (2013)[1]

إدراج المحيطات في أهداف التنمية المستدامة
تغيّر المناخ وتحمّض المحيطات والهندسة الجيولوجية
التخلص من التلوث المضر بأعالي البحار
التنقيب البيولوجي والموارد الجينية البحرية في أعالي البحار
تعزيز التنظيمات حول التعدين في القعر في أعماق البحار
إلغاء دعم المصايد المضر الذي يؤثّر في أعالي البحار
المناطق البحرية المحمية: حماية التنوع البيولوجي في أعالي البحار
الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم
تحسين المساءلة والأداء في إدارة المصايد الدولية
تحديث حكم المحيطات

ملاحق أوراق الخيارات في السياسات (2014)

Memorandum pursuant to the meeting of the SDG Open Working Group
[مذكرة إثر اجتماع مجموعة العمل المفتوحة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة (SDG Open Working Group)] [متوافر بالإنجليزية فقط]

High seas elements for a possible Ocean SDG
[عناصر أعالي البحار التي يجب أخذها في الاعتبار لدى وضع هدف للتنمية المستدامة خاص بالمحيطات] [متوافر بالإنجليزية فقط][2]

Supplement to climate change, ocean acidification and geoengineering
[ملحق تغيّر المناخ وتحمّض المحيطات والهندسة الجيولوجية] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Climate change, ecosystem resilience and marine protected areas
[تغير المناخ وقدرة النظم الإيكولوجية على المقاومة والمناطق البحرية المحمية] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Supplement to pollution: relationship between offshore activities on the continental shelf and pollution of the high seas
[ملحق التلوث: العلاقة بين الأنشطة البحرية في الجرف القاري وتلوّث أعالي البحار] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Towards international regulation of offshore oil and gas activities: pragmatic directions to be considered by the Global Ocean Commission (Paper prepared for the Global Ocean Commission by IDDRI)
[نحو تنظيم دولي لأنشطة التنقيب عن النفط والغاز في المياه: توجيهات براغماتية معروضة على المفوضية العالمية للمحيطات لدراستها (ورقة أعدّها "معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية" (IDDRI) للمفوضية العالمية للمحيطات)] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Market-based instruments to address marine debris
[أدوات مستندة إلى السوق لمعالجة الحطام البحري] [متوافر بالإنجليزية فقط]

State of fish aggregation devices (FADs) disposal options
[خيارات التخلص من أجهزة تجميع الأسماك (FADs)] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Examples of international bio-repositories from other sectors that may be applicable to marine genetic resources
[أمثلة عن مستودعات بيولوجية دولية في قطاعات أخرى يمكن استخدامها في حالة الموارد الجينية البحرية] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Supplement to seabed mining
[ملحق عن التعدين في قاع البحار] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Outcome of Global Ocean Commission workshop on subsidies
[نتائج حلقة العمل التي نظّمتها المفوضية العالمية للمحيطات حول الدعم الحكومي] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Should high seas areas not covered by RFMOs become closed areas?
[هل يجب إغلاق مناطق أعالي البحار التي لا تغطّيها المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد؟] [متوافر بالإنجليزية فقط]

State of knowledge of potential high seas marine protected areas – Ecologically and Biologically Significant Areas (EBSAs)
[المعارف عن المناطق البحرية المحمية المحتملة في أعالي البحار - المناطق المهمّة إيكولوجياً وبيولوجياً (EBSAs)] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Options to raise IUU fishing as a security issue
[خيارات لطرح مسألة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في إطار المشاغل الأمنية] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Operational aspects of vessel tracking and transponders
[الجوانب التشغيلية لتتبّع المراكب وأجهزة الاستجابة] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Eradicating the market and demand for IUU fish
[إغلاق الأسواق أمام محاصيل الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وإلغاء الطلب عليها] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Status of the Port State Measures Agreement (PSMA)ratification and the resource implications of implementation
[أوضاع المصادقة على "الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية" (Port State Measures Agreement, PSMA) ونتائج التطبيق على الموارد] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Accountability and performance of RFMOs, UNFSA review conference, sanctions
[مساءلة وأداء المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد (RMFOs)، ومؤتمر مراجعة "اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية" (UN Fish Stocks Agreement, UNFSA)، والعقوبات] [متوافر بالإنجليزية فقط]

From Regional Fisheries Management Organisations to Regional Ocean Management Organisations?
[من المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد إلى المنظمات الإقليمية لإدارة المحيطات؟] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Convention on Biological Diversity (CBD) jurisdiction in the high seas
[اختصاص "اتفاقية التنوع البيولوجي" (Convention on Biological Diversity, CBD) في أعالي البحار] [متوافر بالإنجليزية فقط]

A Global Ocean Stability Board: Possible mandate, membership and structure
[هيئة حول استقرار المحيطات العالمية: التفويض المحتمل والعضوية والهيكلية] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Appointment of a Special Representative of the Secretary-General for the Ocean and improved UN-system coordination on oceans
[تعيين ممثل خاص عن أمين عام الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وتحسين التنسيق حول المحيطات في منظومة الأمم المتحدة] [متوافر بالإنجليزية فقط]

Outline of a new governance structure under UNCLOS
[الخطوط العريضة لآلية حكم جديدة بموجب "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" (UNCLOS)] [متوافر بالإنجليزية فقط]

وثائق أخرى من المفوضية العالمية للمحيطات

Lodge, M. (2010). Why some commissions succeed and others fail – lessons and review.
[لودج، م. (2012). لماذا تنجح بعض المفوضيات فيما تفشل أخرى - دروس ومراجعة] [متوافر بالإنجليزية فقط].

Lodge, M. and Sack, K. (2012). Global ocean governance primer: What we choose to do now will define us for generations.
[لودج، م. وساك، ك. (2012). حكم أعالي المحيطات: ما نختار القيام به الآن سيحدّد مصيرنا لأجيال] [متوافر بالإنجليزية فقط].

Global Ocean Commission, (2012). Charting the Right Course for the High Seas in the 21st Century
[المفوضية العالمية للمحيطات، (2012). رسم المسار الصحيح لأعالي البحار في القرن الحادي والعشرين] [متوافر بالإنجليزية فقط].

Rogers, A.D. Sumaila, U.R., Hussain, S.S. & Baulcomb, C.(2014). The High Seas and Us: Understanding the Value of High Seas Ecosystems. (Report commissioned by the Global Ocean Commission)
[روجرز، أ. د.، سميلا، رشيد، حسين، س. س.، وبولكومب، ك. (2014). نحن وأعالي البحار: فهم قيمة النظم الإيكولوجية في أعالي البحار. (تقرير أُنجِز بطلب من المفوضية العالمية للمحيطات)] [متوافر بالإنجليزية فقط].

ترد التقارير والأوراق الأخرى المتعلقة بعمل المفوضية العالمية للمحيطات في قائمة في Reading Room عبر الموقع الإلكتروني: www.missionocean.me/leran/readingroom. ليست القائمة شاملة.

1. متوافرة على الرابط:
http://www.globaloceancommission.org/policies/

2. متوافرة على الرابط:
http://www.globaloceancommission.org/wp-content/uploads/SDG-Global-Ocean-targetsand-indicators-Global-Ocean-Commission-High-Sea.PDF

1. متوافرة على الرابط: http://www.globaloceancommission.org/policies/
2. متوافرة على الرابط: http://www.globaloceancommission.org/wp-content/uploads/SDG-Global-Ocean-targets-and-indicators-Global-Ocean-Commission-High-Seas.pdf

أعضاء المفوضية العالمية للمحيطات

خوسيه ماريا فيغيريس(رئيس مشارك)
رئيس كوستا ريكا من 1994 إلى 1998؛ رئيس منظمة "كاربون وور روم" [Carbon War Room]

تريفور مانويل (رئيس مشارك)
وزير لدى الرئاسة في جنوب أفريقيا مسؤول عن التخطيط؛ وزير مالية سابق

لويز فورلان
وزير سابق للتنمية والصناعة والتجارة الخارجية في البرازيل؛ عضو في مجلس إدارة شركة BRF Foods

فلاديمير غوليتسين
قاضٍ في المحكمة الدولية لقانون البحار

بول مارتن
رئيس الوزراء ووزير المالية سابقاً في كندا؛ أول رئيس لوزراء المالية في مجموعة العشرين

كريستينا ناربونا
وزيرة البيئة سابقاً في إسبانيا؛ مستشارة في "مجلس السلامة النووية" [Nuclear Safety Council]

ديفيد ميليباند (رئيس مشارك)
رئيس "اللجنة الدولية للإنقاذ" [International Rescue Committee] ومديرها التنفيذي؛ وزير خارجية بريطانيا سابقاً

كارول برونر
رئيسة "الوكالة الأميركية لحماية البيئة" [US Environmental Protection Agency, EPA] سابقاً

فيكتور شو
رئيس مجلس إدارة المجموعة الاستثمارية First Eastern Investment Group؛ رئيس مشارك في مجلس الأعمال الدولي في المنتدى الاقتصادي العالمي

أوبياجيلي "أوبي" إيزيكويسيلي
وزيرة تعليم سابقة في نيجيريا؛ شاركت في تأسيس منظمة "الشفافية الدولية" [Transparency International] التي تعمل على مكافحة الفساد

روبرت هيل
وزير البيئة والدفاع سابقاً في أستراليا؛ رئيس جامعة أديلايد

سري موليانى إندراواتي
عضو منتدب ورئيسة العمليات التنفيذية في البنك الدولي؛ وزيرة مالية سابقة في أندونيسيا

يوريكو كاواغوشي
وزيرة سابقة للخارجية وللبيئة في اليابان؛ أستاذة زائرة في معهد ميجي للشؤون العالمية [Meiji Institute for Global Affairs]

باسكال لامي
مدير عام "منظمة التجارة العالمية" سابقاً

جون بوديستا*
رئيس "مركز التقدّم الأميركي" [Center for American Progress]، كبير الموظفين سابقاً في البيت الأبيض

راتان تاتا
رئيس مجلس إدارة "مجموعة تاتا" [Tata Group] سابقاً، ومن كبار المساهمين في الأعمال الخيرية

فوا تولوا
عضو في مجلس الحكومة في توكيلاو ووزير الطاقة؛ رئيس الحكومة سابقاً

أندريس فيلاسكو
وزير مالية تشيلي سابقاً؛ أستاذ مادّة الممارسات المهنية في التنمية الدولية في جامعة كولومبيا

*عضو في المفوضية عام 2013

8

الاقتراح الثامن

إنشاء منطقة لتجديد الموارد في أعالي البحار

لماذا هذا الاقتراح مهم؟

من شأن إنشاء منطقة لتجديد الموارد في أعالي البحار أن يساعد على تجديد الحياة في المحيطات وعافيتها، وعلى حمايتهما بما يعود بالفائدة على المصايد الساحلية.

من شأن حماية أعالي البحار أن تمارس تأثيراً بيئياً كبيراً، كما أن كلفتها الاقتصادية ضئيلة وتحقّق منافع اقتصادية جمة.

من شأن حماية أعالي البحار أن تؤثّر فقط في حصّة صغيرة من صناعة الصيد العالمية

%1

من أنواع الأسماك يتم اصطيادها حصراً في أعالي البحار

%57

يتم اصطيادها حصراً داخل المناطق الاقتصادية الحصرية

%42

يتم اصطيادها داخل المناطق الاقتصادية الحصرية وفي أعالي البحار على السواء

تقع المناطق الاقتصادية الحصرية ضمن مسافة 200 ميل بحري من الخط الساحلي. الأسماك التي يتم اصطيادها في المناطق الاقتصادية الحصرية هي مزيج مما يُعرَف بـ"الأرصدة المتداخلة" (أي إنها تمضي بعضاً من وقتها في المناطق الاقتصادية الحصرية وفي أعالي البحار على السواء)، والأرصدة التي يتم اصطيادها حصراً في المناطق الاقتصادية الحصرية.

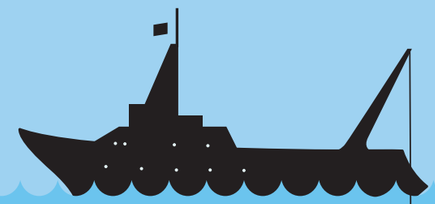

حجم المصيد

بملايين الأطنان

70

10

المراكب

العدد، بالآلاف

4,300

43

المصايد في المناطق الاقتصادية الحصرية

المصايد في أعالي البحار

المصادر:
للمراكب: www.fao.org/fishery/topic/1616/en and FAO, 2010, State of the World Fisheries and Aquaculture, http://www.fao.org/docrep/013/i1820e/i1820e00.htm
للبيانات عن المصيد: Sea Around us Project, 2014 http://www.seaaroundus.org/trophiclevel/percenteezhs.Aspx?Eez=000&fao=0&typeout=0&country=eez%20(global%20catch

من يصطاد في أعالي البحار؟

تستحوذ البلدان الخمسة الأولى على 50% من مجموع الإيرادات العالمية

لو كانت أعالي البحار محمية، ماذا كان ليحصل؟

من شأن إغلاق أعالي البحار كلياً أمام الصيد أن يؤدّي بصورة متزامنة إلى تحقيق مكاسب كبيرة في...

23 مليون طن

الزيادة في المصيد العالمي إذا تمت حماية أعالي البحار

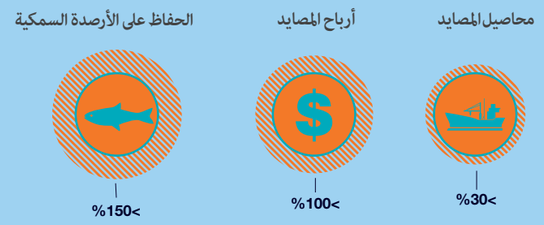

المصدر: CLOSE THE HIGH SEAS TO FISHING?, WHITE AND COSTELLO 2014

ما الذي يجب فعله؟

إذا لم تتخذ المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد إجراءات كافية في السنوات الخمس المقبلة لتطبيق هذه المقترحات، علىالمجتمع الدولي النظر في إعلان أعالي البحار- ما عدا المناطق حيث تنشط المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد بصورة فعالة - منطقة لتجديد الموارد خالية من الصيد الصناعي.

البحار and here please add between منطقة:

8
الاقتراح الثامن
إنشاء منطقة لتجديد الموارد في أعالي البحار

تقترح المفوضية في هذا التقرير مجموعة من الخطوات الضرورية لوقف التدهور في المحيطات العالمية، وبناء المرونة والقدرة على التكيف مع التغيير، وتحقيق المعافاة في الحياة المحيطية. نحن نتطلّع إلى أن يساهم تطبيق هذه المقترحات في الوقت المناسب، في تعطيل الأسباب الأساسية لتراجع المحيطات تمهيداً للتخلّص منها نهائياً، وتحفيز محرّكات المعافاة. وعبر القيام بذلك، نترك لأجيال المستقبل محيطات تتمتع بالإنتاجية والمرونة والقدرة على الاستمرار، ولا تعاني بعد الآن من التدهور الشديد والاستغلال الجائر.

تدرك المفوضية أنه من الضروري الاستمرار في إجراء البحوث العلمية لتقويم الآثار التراكمية للأنشطة البشرية على أعالي البحار بما يُتيح اتخاذ قرارات مطّلعة حول وقف تدهور المحيطات العالمية. لكن وعملاً بالمبدأ الاحترازي، لا يمكن أن يكون النقص في المعلومات العلمية سبباً لامتناع المجتمع الدولي عن التحرّك إذا أردنا الحفاظ على عافية المحيطات العالمية. وقد تزامن عمل المفوضية مع ظهور بيانات وتحاليل علمية واقتصادية جديدة حول التفاعل بين الأرصدة السمكية في أعالي البحار وتلك الموجودة في المناطق الحصرية الاقتصادية. فبالاستناد إلى هذه المعلومات الجديدة، لن يعود إغلاق أعالي البحار أمام الصيد بالفائدة على الأرصدة السمكية وحسب، إنما يكتسب أيضاً بعداً منطقياً على المستوى الاقتصادي، ويساهم في تحسين الإنصاف العالمي، ويتيح مقاومة تغيّر المناخ.

نحن على يقين من أن مقترحاتنا ستساهم، في حال تطبيقها، في وقف دورة التدهور. بيد أن التاريخ حافل بالأمثلة عن مقترحات جيدة لم يتم تطبيقها. إذا لاقت مقترحاتنا المصير نفسه، وكانت النتيجة استمرار التراجع في أعالي البحار، فسوف يؤثّر ذلك في المحيطات والشعوب والنظم في مختلف أنحاء الكرة الأرضية نظراً إلى القدرات التجديدية التي تتمتّع بها أعالي البحار.

يهمّنا التأكيد أنه إذا لم يتم العمل على تحسين عافية المحيطات العالمية، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ هذا المورد الطبيعي الحيوي. على هيئة المساءلة المعنية بالمحيطات العالمية أن تطبّق آلية مستقلّة لرصد التقدّم. وفي حال سجّلت تراجعاً مستمراً بعد خمس سنوات مثلاً أو ما يقاربها، فعلى المجتمع الدولي أن ينظر في تحويل أعالي البحار - باستثناء المناطق حيث تنشط منظمات إدارة المصايد الإقليمية بطريقة فعّالة - إلى منطقة لتجديد الموارد حيث يُمنَع الصيد الصناعي. يجب أن تأخذ هذه الخطوة في الاعتبار وظائف منظمات إدارة المصايد الإقليمية ضمن المناطق الاقتصادية الحصرية، وأن تتضمّن بنداً ينص على رفع الحظر في حال تطبيق مقترحات فعالة لإدارة الموارد من أجل الحفاظ على الموارد الحية في المناطق ذات الصلة وإدارتها. الهدف من هذه الآلية ومن مفهوم إنشاء منطقة لتجديد الموارد هو جعل الأرصدة السمكية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية، وتجديد الحياة المحيطية بطريقة منصفة ضماناً لرفاه هذا المشاع العالمي من أجل الحفاظ على عافية الكرة الأرضية وشعوبها وتنوّعها البيولوجي.

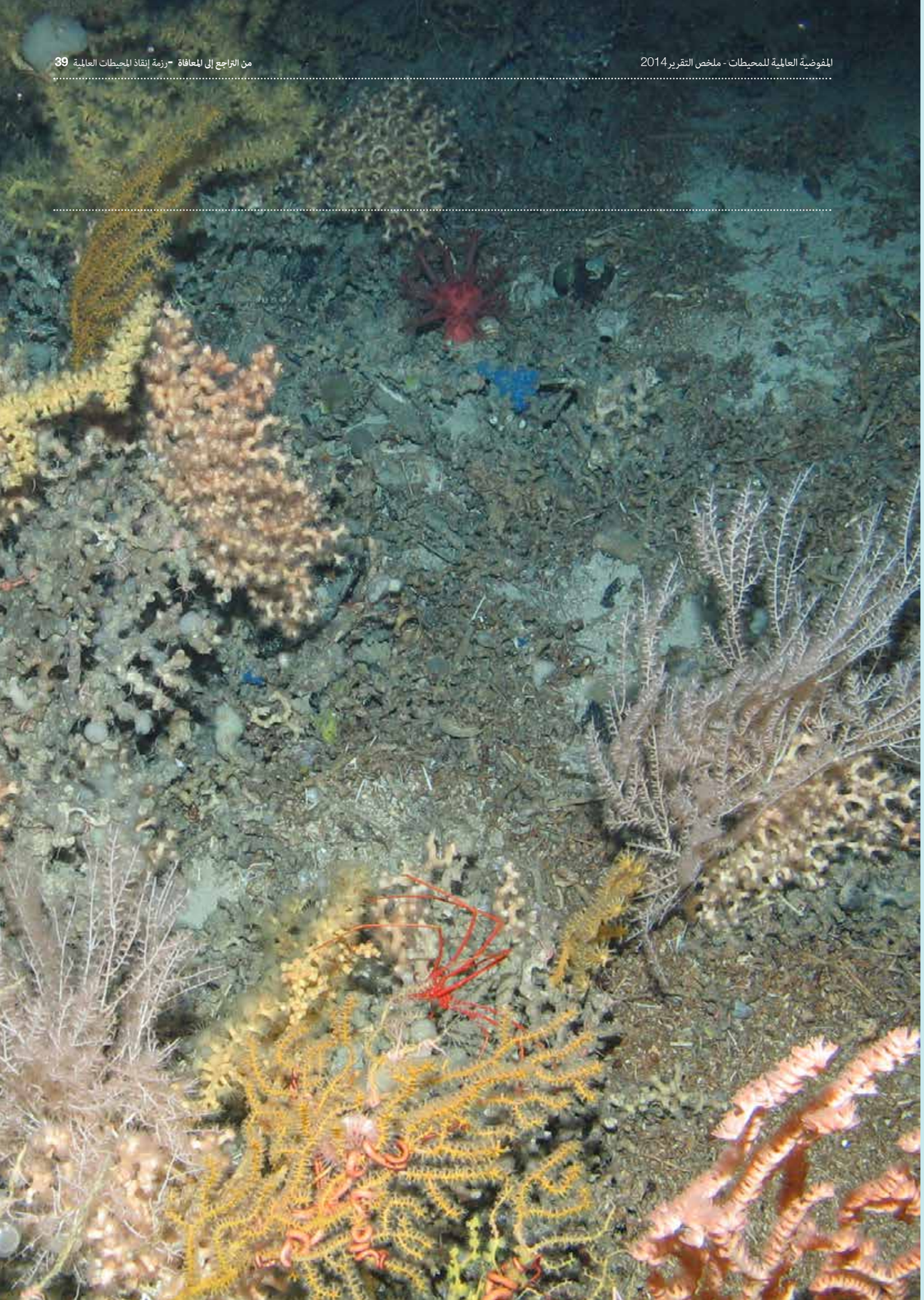

يتألف جبل أنطون دورن البحري في شكل أساسي من الشعب المرجانية، بما في ذلك أنواع غورغونية ضخمة، وشعب مرجانية خيزرانية، وشعب مرجانية ناعمة، وأنواع Anthomastus، وأنواع Leiopathes التي تعيش في الشعب المرجانية السوداء. جميع الحقوق محفوظة لـ JNCC/2009

7 الاقتراح السابع
هيئة المساءلة المعنية بالمحيطات العالمية - رصد التقدّم نحو محيطات سليمة

توصي المفوضية بإنشاء هيئة مستقلة للمساءلة في مجال المحيطات العالمية من شأنها أن ترصد وتقوّم إذا كان هناك تقدّم كافٍ نحو تطبيق المقترحات التي رفعتها المفوضية من أجل وقف تدهور المحيطات العالمية ومن ثم تجديدها، والعمل على حكمها بفعالية وإنصاف. وعلى الهيئة أن تجري تقويماً منتظماً للتقدّم الذي يحقّقه المجتمع الدولي نحو تطبيق المقترحات المضمّنة في هذا التقرير، وأن تطلع الرأي العام على الاستنتاجات التي تتوصّل إليها.

لماذا هذا الاقتراح مهم؟

إن جميع توصيات المفوضية من أجل إصلاح الترتيبات المؤسسية المعتمدة حالياً في حكم المحيطات العالمية تتوقّف، بدرجات متفاوتة، على حسن تطبيق الاتفاقات المتعدّدة الأطراف على الصعيد العالمي. ويتوقّف كل واحد من هذه الاتفاقات بدوره على مدى التزام الدول الأعضاء الموقّعة عليها. وتعتمد بعض التوصيات أيضاً على تحرّك المؤسسات القائمة على غرار الأمم المتحدة أو القطاعات المختلفة في المجتمع. إلا أنه بات واضحاً لنا أنه لا بد من إيلاء اهتمام فوري لاعتماد أو تطبيق مجموعة مقترحات العمل المضمّنة في هذا التقرير كي نتمكّن من الانتقال نحو دورة أكثر إيجابية قائمة على التجديد والمعافاة.

ما الذي يجب فعله؟

طرحت المفوضية على نفسها السؤال الآتي: إذا عقدنا اجتماعاً بعد عشر سنوات ونظرنا إلى الوراء وتحديداً إلى المقترحات التي تقدّمنا بها، هل سنتمكّن من قياس ما تحقّق وما إذا كان قد أحدث فرقاً واضحاً؟ هل سنتمكّن من أن نلمس الفوائد المباشرة التي اكتسبتها البشرية بفضل التقدّم في البحوث والمعارف العلمية؟ من شأن هيئة المساءلة المعنية بالمحيطات العالمية أن توفّر الآلية المناسبة للإجابة عن تلك الأسئلة، إنما أيضاً لمحاسبة من يعمدون حالياً إلى استغلال أعالي البحار؛ وقياس ما إذا كانت أنشطتهم تتناسب مع إجراءات الإشراف المطلوب من المجتمع الدولي اتّخاذها من أجل الحفاظ على سلامة المحيطات، هذا المشاع العالمي، وحيويتها؛ وتقويم ما إذا كانت الآلية المعتمدة منصفة وتلبّي احتياجات هذا الجيل والأجيال المقبلة.

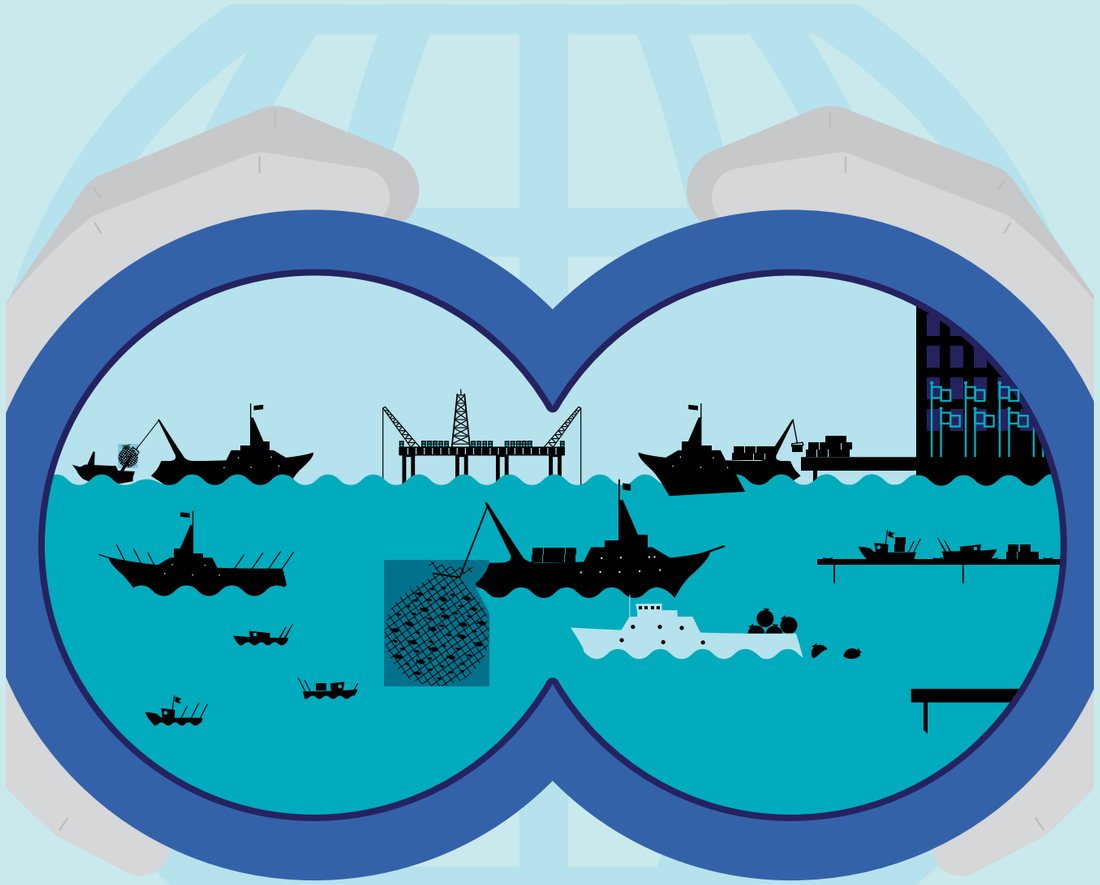

6 الاقتراح السادس
التنقيب عن النفط والغاز في المياه - تحديد معايير ومسؤوليات دولية ملزمة في مجال السلامة

%25
من الغاز الطبيعي
المستهلك في العالم مصدره المناطق الواقعة تحت الماء

%33
من النفط
المستهلك في العالم مصدره المناطق الواقعة تحت الماء

أين ينمو التنقيب في المياه

- القطب الشمالي
- البحر المتوسط
- شرق أفريقيا

%30
من الغاز الطبيعي في العالم

%13
من احتياطيات النفط في العالم

التهديدات المتزايدة

- التهديدات للأسماك والثدييات البحرية بسبب عمليات المسح الزلزالي
- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان من خلال حرق الغاز وتنفيسه
- زيادة التلوث
- تسرّبات تصعب معالجتها في المياه العميقة والنائية:
  - استمر النفط في التسرب من حقل مونتارا في البحر طيلة 74 يوماً عام 2009
  - تسرّب نحو 5 ملايين برميل من منصة "ديب ووتر هورايزون" على امتداد 87 يوماً خلال عام 2010
  - بيئة شديدة القساوة في القطب الشمالي

لماذا هذا الاقتراح مهم؟

كمية كبيرة من النفط والغاز الطبيعي المستهلكة في العالم اليوم مصدرها المناطق الواقعة تحت سطح المياه. يُتوقَّع أن يزداد إنتاج النفط والغاز في المياه في السنوات المقبلة، كما أن التنقيب والاستثمار يتوسّعان في المسافة والعمق على السواء.

ما الذي يجب فعله؟

يجب وضع معايير ملزمة للحفاظ على السلامة والبيئة في صناعة التنقيب في المياه، بما في ذلك الجهوزية للاستجابة، وبناء القدرات، والأحكام العالمية حول تحمّل المسؤوليات.

غرب أفريقيا
النفط: 8-10 مليارات برميل
الغاز: 3 تريليونات قدم مكعب

خليج المكسيك
النفط: 5-7 مليارات برميل
الغاز: 10 تريليونات قدم مكعب

المثلث الذهبي في المياه العميقة

تقديرات الاحتياطيات المثبتة والمرجَّحة في المياه العميقة خلال عام 2012

البرازيل
النفط: 10-15 مليار برميل
الغاز: 5-8 تريليونات قدم مكعب

كيف وصلنا إلى هذه الحالة
انطلق التنقيب في المياه في سبعينيات القرن العشرين

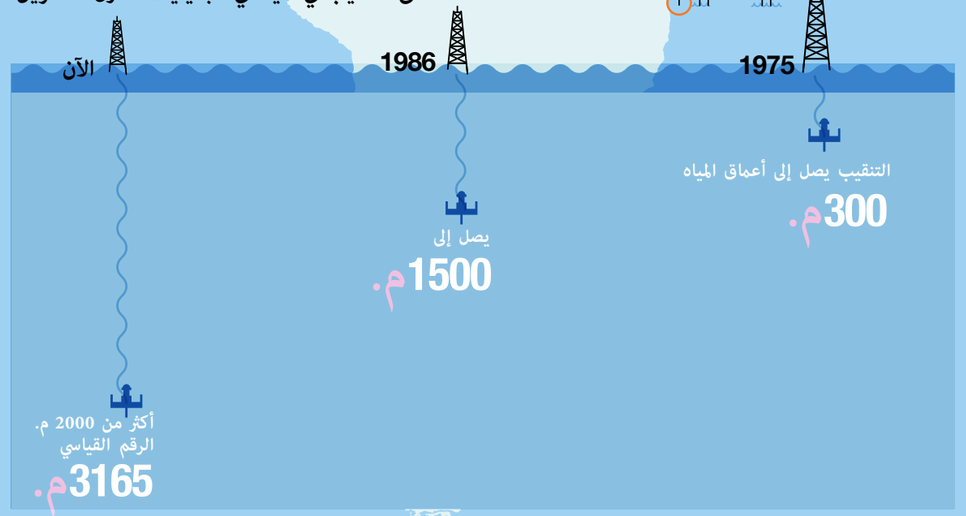

6 الاقتراح السادس
التنقيب عن النفط والغاز في المياه - تحديد معايير ومسؤوليات دولية ملزمة في مجال السلامة

تدعم المفوضية الجهود الآيلة إلى اعتماد وتحسين المعايير الدولية من أجل السلامة والحفاظ على البيئة في إطار عمليات التنقيب عن النفط والغاز في الجرف القاري، بما في ذلك إقرار بروتوكولات إقليمية لاعتماد هذه المعايير وتطبيقها، مع تضمينها بنوداً حول الجهوزية للرد وبناء القدرات في البلدان النامية. وتماشياً مع مبدأ "الملوِّث يدفع"، تدعم المفوضية أيضاً وضع اتفاقية دولية حول تحديد المسؤوليات بهدف تغطية العطل والضرر الذي تتكبّده البيئة البحرية جراء تركيب التجهيزات الخاصة بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه.

لماذا هذا الاقتراح مهم؟

يُتوقَّع أن يزيد إنتاج النفط والغاز في المياه خلال السنوات المقبلة. ولذلك فإن التنقيب بوتيرة متزايدة وعلى عمق أكبر يتسبّب بتعاظم المخاطر التي تُهدّد البيئة والموارد الطبيعية. الآثار المحتملة التي يمكن أن تترتّب على البيئة جراء التنقيب في المياه عديدة، أبرزها التسبّب بالإزعاج للأرصدة السمكية والثدييات البحرية خلال عمليات المسح الزلزالي؛ وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان من خلال حرق الغاز وتنفيسه؛ وتلويث البيئة البحرية بسبب فقدان مواد مختلفة والتخلّص منها، وتسرّب السوائل، ومستخرجات التنقيب في شكل خاص. إن تصحيح مشكلة في خضم حادث في أعماق المياه أمر معقّد جداً.

تختلف التشريعات الوطنية التي تنظّم أنشطة التنقيب عن النفط والغاز في المياه، إلى حد كبير من بلد إلى آخر. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مستوى التطبيق الفاعل لهذه التشريعات. فبما أن عدداً كبيراً من الدول النامية يفتقر إلى القدرات اللازمة، يحول ذلك دون تمكّنها من ضبط الأنشطة البحرية ورصدها بفعالية، ومن تطبيق التنظيمات في حال وجودها. وعلى نطاق أوسع، غالباً ما تفتقر الإدارات الوطنية إلى المعرفة الكافية والوافية عن الصناعة البحرية التي تُعتبَر قطاعاً تقنياً ومعقّداً جداً، ما يشكّل عائقاً كبيراً أمام القدرة على التحرّك بفعالية لضبط أنشطة التنقيب في المياه.

من المشاكل الأخرى عدم توافر معايير دولية متّفق عليها بالإجماع حول التنقيب في الجرف القاري. وهذا يطرح إشكالية في ما يتعلّق بأعالي البحار. فالعمود المائي فوق الجرف القاري، أي على مسافة أكثر من 200 ميل بحري من خط الأساس وصولاً إلى 350 ميلاً بحرياً كحدّ أقصى، هو جزء من أعالي البحار، حتى ولو اعتبرت دولة ساحلية ما أن منطقة الجرف الخارجي تابعة لها. ولذلك فإن الحرص على حماية الحياة البحرية في العمود المائي هو من اختصاص المجتمع الدولي، ما يعني أنه يجب وضع قواعد وتنظيمات متّفق عليها دولياً لضبط أي سلوك من شأنه أن يؤثّر في العمود المائي الواقع فوق الجرف القاري.

ما الذي يجب فعله؟

ثمة حاجة قوية إلى وضع اتفاقات دولية حول معايير السلامة والحفاظ على البيئة في مجال التنقيب في الجرف القاري. على التوجيهات الدولية التي تُحدّد ما يمكن اعتباره خطراً مقبولاً، أن تضع معياراً يتعيّن على هذا القطاع التقيّد به، بغض النظر عن المكان الذي يحدث فيه التنقيب. ومن شأن كل المصالح التي يطالها هذا القطاع أن تُفيد من اعتماد معايير أكثر اتّساقاً للحد من مخاطر عمليات التنقيب على صعيد عالمي.

تدعم المفوضية وضع اتفاقية دولية لتنظيم المسؤوليات والتعويضات، على أن تتضمّن، من جملة ما تتضمّنه، النقاط الآتية: (1) تغطية الخسائر الاقتصادية والأضرار الإيكولوجية على السواء؛ (2) تحميل المشغّلين مسؤولية شديدة؛ (3) بنود لتقاسم المسؤولية بين جميع حاملي التراخيص والمتعاقدين من الباطن؛ (4) إلزام الدول التأكّد من امتلاك المشغّلين الإمكانات المادّية اللازمة لتسديد التعويضات المحتملة؛ (5) تحديد سقف للمسؤولية بما يُتيح استرجاع التكاليف المترتّبة عن المعالجة والتعويض في المجال البيئي، وعن الخسائر التي تتكبّدها الكيانات العامة والخاصة، فضلاً عن إنشاء صندوق تعويضات مخصص للكوارث الكبرى حيث يُرجَّح أن يتم تجاوز السقف المحدّد للمسؤولية[4].

4. Rochette J., et al. (2014). Seeing beyond the horizon for deepwater oil and gas: strengthening the international regulation of offshore exploration and exploitation. IDDRI.

مركب الصيد "ديماريس" يشق طريقه بصعوبة عبر الأمواج العاتية في طقس عاصف في بحر الشمال على مقربة من منصة "بريل" النفطية على بعد 160 ميلاً شمال شرق أبردين. جميع الحقوق محفوظة لفيليب ستيفن، Naturepl.com.

5 الاقتراح الخامس
المواد البلاستيكية - إبعادها عن المحيطات

لماذا هذا الاقتراح مهم؟

تتسبّب المواد البلاستيكية بتلويث أعالي البحار.
تدخل جزيئات البلاستيك سلسلة الطعام،
فتهدّد الحياة في المحيطات وصحة الإنسان.

تُنتَج كميات من البلاستيك أكبر من أي وقت مضى

%80

80% من كل الحطام البحري مصدره البر، وينتهي في المحيطات من خلال الرياح والتيارات.

جزء كبير من كمية المواد البلاستيكية المتزايدة التي يستخدمها الإنسان ينتهي في المحيطات،

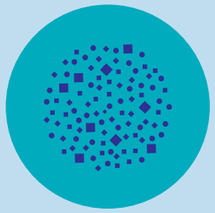

ويتحلّل فيتحول مع مرور الوقت جزيئات بلاستيكية تشكّل خطراً على الأسماك والحياة البرية والبشر.

إنتاج البلاستيك في العالم

بملايين الأطنان

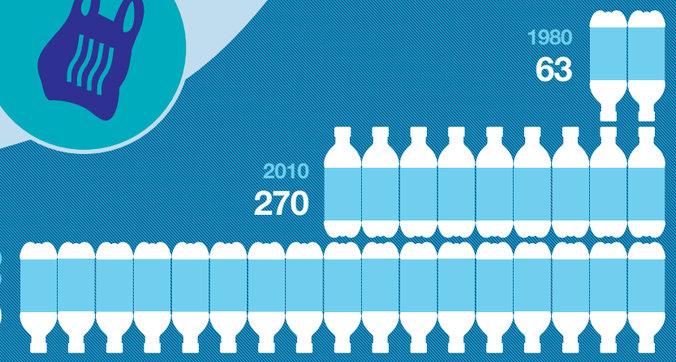

سوف تتراكم 33 مليار طن بحلول سنة 2050،
ونسبة منها ستنتهي في المحيطات

ما الذي يجب فعله؟

يجب التنسيق بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة مصادر التلوث البرية والبحرية (أي أدوات تجميع الأسماك).

أين تقع أحواض النفايات؟

ثمة بقع للنفايات في أحواض المحيطات الخمسة، وليس فقط في المحيط الهادئ. لكن دوامة المحيط الهادئ موثّقة أكثر من سواها، وتُعرَف بـ"بقعة النفايات الكبرى في المحيط الهادئ" بسبب الكمية الهائلة من الحطام البحري الذي تراكم هناك. غالباً ما يقال إنها تساوي مساحة تكساس مضاعفة مرتَين.

%15

بحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يعوم 15% من الحطام البحري على سطح المياه...

%15

... تبقى في العمود المائي...

و70% تستقر في قاع البحار

%70

5 الاقتراح الخامس
المواد البلاستيكية - إبعادها عن المحيطات

المواد البلاستيكية مصدر أساسي للتلوث في أعالي البحار، كما أنها تهدّد صحة الإنسان والعافية البيئية. يعكس هذا الواقع تردّي الممارسات المعتمدة في معالجة النفايات وإدارتها في البر، ويقتضي مزيجاً من الخطوات السياسية والتنظيمية مع تعزيز التوعية لدى المستهلكين.

من المهم تكثيف الجهود لمعالجة المصادر المتنوّعة للتلوّث البحري (الملوّثات العضوية الثابتة، الهيدروكربونات، المعادن الثقيلة، النترات، المواد الإشعاعية، الحطام البحري، إلخ.). وتدعو المفوضية، على وجه الخصوص، إلى بذل جهود متضافرة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي للتخلص من المواد البلاستيكية التي تدخل المحيطات، بما في ذلك من خلال:

- الحد من استهلاك المواد البلاستيكية التي تُستخدَم لمرة واحدة، عن طريق التدخل الحكومي المباشر وتحفيز المستهلكين.
- ابتكار محفزات لتعزيز التدوير، بما في ذلك منتجات البوليمر الأحادية ومسؤولية المنتِج الموسَّعة.
- وضع أهداف محدّدة زمنياً وكمّياً لخفض استهلاك المواد البلاستيكية.
- تحسين إدارة النفايات.
- تعزيز الوعي لدى المستهلكين.
- استنساخ مبادرات محلية للحد من بعض الاستعمالات غير المستدامة للمواد البلاستيكية أو حظرها (أي حظر الأكياس البلاستيكية التي تُستعمَل لمرة واحدة، وعلب التعبئة والتغليف المصنوعة من البولي يوريثان، إلخ.)، وتطبيق برامج هادفة إلى الحصول على محيطات خالية من المواد البلاستيكية.
- معالجة مسألة معدات الصيد التي تُفقَد أو يتم رميها في البحر، لا سيما أجهزة تجميع الأسماك، تفادياً لهجرها في المياه.
- تشجيع الابتكار على طريقة مؤسسة XPRIZE، في مجالات الاستبدال، وتجنّب النفايات، والتدوير، والتنظيف.
- النظر في فرض ضرائب وسواها من الرسوم بهدف إنشاء "صندوق عالمي للمسؤولية البحرية" [Global Marine Responsibility Fund] لبناء القدرات في إدارة النفايات، وتنسيق العمل من أجل مكافحة المواد البلاستيكة في البحار، وتطوير مبادرات لتحقيق الاستدامة، وتغيير سلوك الصناعات والمستهلكين.

لماذا هذا الاقتراح مهم؟

نظراً إلى طبيعة التكليف الذي تضطلع به المفوضية وتركيزها على أعالي البحار، دارت نقاشات صعبة وطويلة حول ما إذا كان يتعيّن علينا في الأصل مناقشة مشكلة التلوّث البحري، آخذين في الاعتبار أن 80% من كل مدخلات التلوث البحري مصدرها، بحسب التقديرات، الأنشطة البرية.

إلا أننا لم نتمكّن من إغفال أن المواد البلاستيكية هي إلى حد كبير النوع الأكثر وفرة وإشكالية بين أنواع الحطام البحري لناحية عدد الأغراض البلاستيكية. فقد ازدادت كمية المواد البلاستيكية في المحيطات إلى حد كبير منذ خمسينيات القرن العشرين، وتُسجَّل زيادة بمعدّل عشرة أضعاف كل عقد في بعض الأماكن. يتوقّع العلماء أن تستمرّ هذه النزعة، نظراً إلى الاستعمال المتزايد للعلب والمستوعبات البلاستيكية التي تُستخدَم لمرة واحدة. فضلاً عن ذلك، يُتوقّع حدوث نمو كبير جداً في الإنتاج البلاستيكي بسبب تراجع كلفة راتنج البلاستيك الذي أصبح أرخص ثمناً مع توسّع إنتاج الغاز الطبيعي.

ما الذي يجب فعله؟

نظراً إلى أن الجزء الأكبر من المواد البلاستيكية التي تدخل المحيطات مصدره البر، ما يعكس تردّي الممارسات المستخدمة في إدارة النفايات ومعالجتها في البر، تقتضي معالجة هذه المشاكل مزيجاً من الخطوات السياسية والتنظيمية مع زيادة التوعية لدى المستهلكين. لذلك تدعو المفوضية إلى بذل مزيد من الجهود المتضافرة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي للحؤول منذ البداية دون دخول المواد البلاستيكية إلى المحيطات. لا يراعي التلوث البحري حدوداً أو قيوداً، بل يطال الجميع ويجب معالجته من خلال مجهود جماعي.

معدات الصيد المفقودة أو المهجورة

في حين تدرك المفوضية الحاجة إلى التركيز على المصادر البرية للتلوّث البحري، أولينا أيضاً اهتماماً خاصاً لمشكلة معدات الصيد المفقودة والمهجورة، ولا سيما عشرات آلاف أجهزة تجميع الأسماك المستخدمة في قطاع صيد أسماك التّن، وعدد كبير منها مصنوع من المواد البلاستيكية.

تقترح المفوضية الحلول الآتية لمشكلة أجهزة تجميع الأسماك:

- قيام الدول ومنظمات إدارة المصايد الإقليمية باعتماد أو تطبيق، بحسب الاقتضاء، تنظيمات تقرض تركيب أجهزة تجميع الأسماك بطريقة تؤدّي إلى خفض الصيد العرضي والصيد الشبحي إلى أدنى حدّ، عبر تعيين الحد الأقصى لحجم الشبكة المسموح باستخدامها في شباك الصيد، وعدم السماح باستخدام شباك تحت سطح المياه في أجهزة تجميع الأسماك (أي يُكتفى فقط باستعمال الحبال).
- الإعانات لتكاليف تشغيل المراكب والمعالجة في المرفأ أو قربه.
- تحفيز استخدام المواد الطبيعية القابلة للتحلّل في تركيب أجهزة تجميع الأسماك من خلال دعم هذه المواد بواسطة الإعانات و/أو فرض ضرائب على المواد غير القابلة للتحلّل.
- تشجيع البحوث حول المواد البديلة لتركيب عوّامات أجهزة تجميع الأسماك، ربما من خلال برامج تحفّز على تطوير معدات صيد أقل تدميراً.
- تعديل الملحق الخامس لـ"اتفاقية منع التلوث من السفن" (ماربول) بغية تضمينه معايير كمّية ونوعية محدّدة خاصة بمنشآت الاستقبال المرفئية. ويمكن أن يشتمل التعديل على برامج تتيح التخلص بطريقة آمنة من معدّات الصيد المستعملة.
- فرض توثيق كل أجهزة تجميع الأسماك المستخدمة في البحار، وفرض تزويد كل جهاز جديد لتجميع الأسماك بأداة تتبّع.
- الحرص على تطبيق البند المنصوص عليه في الملحق الخامس من اتفاقية "ماربول" والذي يفرض إلزامية رفع تقارير عن المعدات التي تُفقَد بصورة عرضية.

4

الاقتراح الرابع
الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم - إغلاق البحار والموانئ والأسواق

لماذا هذا الاقتراح مهم؟

يمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في أعالي البحار تأثيرات إيكولوجية واقتصادية واجتماعية سلبية كبيرة، لا سيما في البلدان النامية. ويشكّل تهديداً خطيراً للأمن الغذائي والاستدامة، لكن يمكن إيجاد حل لهذه المشكلة.

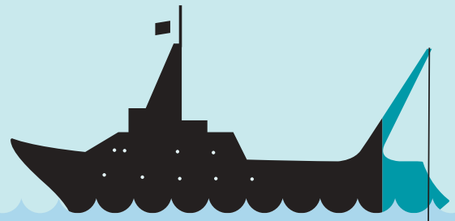

من أصل 185600 مركب صيد تزيد زنتها عن 100 طن إنجليزي، أقل من 15% لديها رقم تعريف خاص بها.

ما هي الأرقام؟

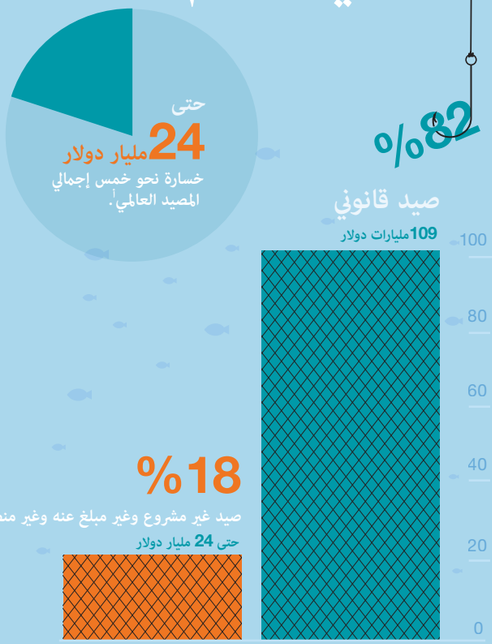

[1] القيمة القصوى المقدّرة لأنشطة الصيد غير المشروعة وغير المبلغ عنها.

ما هو الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؟

- الصيد في غير موسمه
- حصاد أنواع محظورة
- استخدام معدّات محظورة
- صيد كمية أكبر من الحصة المسموح بها:
  - من دون ترخيص
  - من دون جنسية
- رفع "علم الملاءمة" للتخلص من الرقابة والتدقيق

كيف يُسمَح بحدوثه؟

- عدم تقيّد البلدان بالاتفاقات الدولية
- تردّد البلدان في الالتزام
- عدم تتبّع المراكب
- غياب العقوبات
- عدم التصرّف بمسؤولية من جانب دول الأعلام
- تجاهل الدول المرفئية لمسؤولياتها
- من المتعارف عليه على نطاق واسع أيضاً أن هناك روابط بين الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وأشكال أخرى من الإجرام، بما في ذلك مراكب الصيد التي تُستخدَم في تهريب المهاجرين والمخدرات والسلاح

ما الذي يجب فعله؟

وضع حد للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم

من أجل مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، توصي المفوضية العالمية للمحيطات باتخاذ الخطوات الآتية.

في البحار

- توسيع الإجراءات التي تفرض على المراكب التجارية التزوّد برقم تسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية ومنظومة تتبّع، لتشمل كل مراكب الصيد العاملة في أعالي البحار.
- حظر إعادة شحن الأسماك في البحار.
- يجب أن تصادق كل دول الأعلام على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية، وأن تشارك في الترتيبات الإلزامية للإدارة الإقليمية للأرصدة السمكية في أعالي البحار، وأن تراقب أنشطة مواطنيها ومراكب الصيد التابعة لها.
- المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد.

في المرافئ

- المصادقة على الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية وتطبيقه.
- تُنزَع أعلام مراكب الصيد غير المشروعة، ويُمنَع عليها دخول المرافئ، ولا يُسمَح للأسماك التي تصطادها بدخول الأسواق.
- على الدول المرفئية التعاون مع المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد، ومراقبة كل مراكب الصيد التي تدخل المرافئ، ومنع المراكب التي يُشتبَه بأنها غير مشروعة ومصيدها من دخول المرافئ.

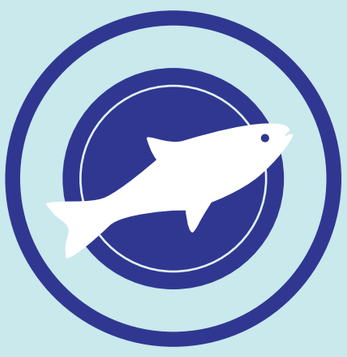

الأسماك من المياه إلى موائد الطعام

- على الأطراف المعنية العمل معاً لإنشاء منصة عالمية لتبادل المعلومات في الزمن الفعلي حول مراكب الصيد في أعالي البحار وأنشطتها، بهدف منع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتعزيز التتبّع.
- على تجّار التجزئة والمصنّعين العاملين في مجال ثمار البحر أن يلتزموا بالحصول على الأسماك من مصادر مستدامة، بما في ذلك عبر تطبيق نظم فعالة للتتبّع، مثلاً بإمكان المصنّعين وتجّار التجزئة أن يشترطوا عند شراء الأسماك أن يكون مصدرها مراكب مزوّدة برقم تسجيل لدى المنظمة البحرية العالمية و"نظام تعريف آلي" (AIS) بما يتيح تتبّعها.
- على المنظمات الأهلية أن تقوم بتفعيل دورها كهيئات مستقلة لمراقبة أداء المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد ودول الأعلام والدول المرفئية. وعلى السلطات المحلية والوطنية والدولية أن تتعاون مع هذه الهيئات المستقلة.

4

الاقتراح الرابع
الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم - إغلاق البحار والموانئ والأسواق

للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في أعالي البحار آثار سلبية كبيرة على المستويات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يمارس تأثيراً غير متكافئ على البلدان النامية. بغية مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم بطريقة فعالة، يجب الإجماع على تأكيد عدم شرعية هذه الممارسة، وتعزيز فرص القبض على الفاعلين، ومنع الأسماك التي يتم اصطيادها عن طريق الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم من الوصول إلى الأسواق.

من أجل مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، ووضع حد له:

- **تناشد المفوضية أعضاء المنظمة البحرية الدولية أن يفرضوا تطبيق الشروط الإلزامية التي تنصّ على ضرورة تزوّد المراكب التجارية برقم تسجيل لدى المنظمة ومنظومة تتبّع، على كل مراكب الصيد العاملة في أعالي البحار.**
- **كذلك تناشد المفوضية الدول ومنظمات إدارة المصايد الإقليمية حظر إعادة شحن الأسماك في البحار.**
- **يتعهّد جميع أعضاء المفوضية استخدام تأثيرهم والتحرّك للمساعدة على التعجيل في دخول الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية حيّز التنفيذ، عبر مناشدة جميع الدول التي لم توقّع بعد على الاتفاق، التسريع في اتّخاذ التدابير اللازمة للانضمام إليه أو المصادقة عليه.**
- **تناشد المفوضية جميع الأطراف المعنية العمل معاً من أجل بناء منصّة عالمية لتشارُك المعلومات من أجل مشاطرة البيانات في الزمن الفعلي حول مراكب الصيد في أعالي البحار وأنشطتها، بهدف ردع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وتعزيز القدرة على التتبّع.**
- **ينبغي على تجّار التجزئة والمصنّعين العاملين في مجال ثمار البحر أن يلتزموا بالحصول على الأسماك من مصادر مستدامة، بما في ذلك عبر تطبيق نظم فعالة للتتبّع.**
- **بغية دعم هذه الأهداف، تشجّع المفوضية منظمات المجتمع الأهلي على تفعيل دورها كهيئات مستقلة لمراقبة أداء منظمات إدارة المصايد الإقليمية، ودول الأعلام، والدول المرفئية، وتناشد السلطات المحلية والوطنية والدولية التعاون مع هذه الهيئات المستقلة.**

لماذا هذا الاقتراح مهم؟

من أكبر العوائق التي تعترض الإدارة الفعالة للأرصدة السمكية في أعالي البحار انتشار الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم بسبب المحفزات الاقتصادية الناجمة بدورها عن غياب التنظيم والإنفاذ جراء مكامن الخلل التي تعاني منها آلية الحكم العالمية. يتسبّب الصيد غير القانوني في أعالي البحار، عندما يُسمَح له بالتوسّع أكثر فأكثر من عام إلى آخر، بتجريد المحيطات تدريجاً من الأرصدة السمكية وتعريض الأمن الغذائي لأكثر من مليار شخص، لا سيما في العالم النامي، لمزيد من الخطر. من الصعب جداً تقدير الحجم الكامل للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في أعالي البحار، وذلك لسبب أساسي وهو أن الجزء الأكبر منه غير مبلغ عنه أو غير مشروع. تشير التقديرات الأبرز في هذا الإطار إلى أن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في أعالي البحار يساوي 1.25 مليار دولار أميركي سنوياً. لكنه يؤثّر أيضاً في المناطق الواقعة ضمن الولاية الوطنية. فإذا أضفنا المناطق الاقتصادية الحصرية، ترتفع هذه التقديرات إلى ما بين 10 و23.5 مليار دولار سنوياً. من المتعارف عليه على نطاق واسع أنه ثمّة روابط بين أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وأشكال أخرى من الإجرام، بما في ذلك مراكب الصيد التي تُستخدَم في تهريب المهاجرين والمخدّرات والأسلحة، وفي ارتكاب أعمال إرهابية.

ما الذي يجب فعله؟

تتطلب مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في أعالي البحار تعاوناً والتزاماً دوليَّين على نطاق واسع، لناحية تأمين الموارد اللازمة من أجل تطبيق الإجراءات المتّفق عليها وتنسيق الجهود بين السلطات الوطنية والدولية المختصّة.

بغية التخلص من الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، يجب أن يُفرَض على جميع مراكب الصيد العاملة في أعالي البحار التزوّد برقم تسجيل خاص بها، بما يجعل من السهل التعرف عليها ويشكّل نقطة مرجعية مشتركة يمكن التعويل عليها لمعرفة إذا كانت هذه المراكب قد حصلت، بحسب الأصول، على الترخيص اللازم من الدول التي ترفع أعلامها كي تصطاد في أعالي البحار. ويجب أن يكون مالكوها المنتفعون (الحقيقيون) معروفي الهوية أيضاً. يجب أن تكون كل دول الأعلام طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية، بحيث تلتزم بتطبيق البنود التي تفرض عليها المشاركة في ترتيبات الإدارة الإقليمية للأرصدة السمكية في أعالي البحار، ورصد أنشطة رعاياها ومراكبها المستخدمة في صيد الأسماك. يتعيّن على منظمات إدارة المصايد الإقليمية مشاطرة المعلومات مع أجهزة إنفاذ القوانين ومنظمات أخرى لإدارة المصايد، حول الأنشطة المحتملة غير المشروعة، مع الاحتفاظ بقوائم يتم وضعها بالتنسيق بين مختلف هذه الجهات حول المراكب التي يُشتبَه في ضلوعها بأنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. يجب رصد المعلومات عن مواقع وأنشطة كل المراكب التي تصطاد في أعالي البحار، وتشارُكها مع الأجهزة المعنية بإدارة المصايد وإنفاذ القوانين فضلاً عن الأجهزة الأمنية. يجب نزع أعلام المراكب المتورِّطة في نشاط غير قانوني، ومنعها من دخول الموانئ، وكذلك عدم السماح بوصول الأسماك التي اصطادتها إلى الأسواق. وينبغي على الدول المرفئية التعاون مع منظمات إدارة المصايد الإقليمية، ورصد كل مراكب الصيد التي تدخل موانئها، ومنع المراكب التي يُشتبَه في ضلوعها بأنشطة غير قانونية من دخول هذه المرافئ مع مصيدها. أخيراً، على تجّار التجزئة أن يرفضوا قبول منتجات الأسماك وثمار البحر التي لا يمكن معرفة مصدرها، فيما يتعيّن على المستهلكين أن يطالبوا تجار التجزئة بتزويدهم بأسماك وثمار بحر شرعية "تم اصطيادها بطريقة أخلاقية".

من الممكن وضع حد للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. فمن خلال بذل جهود متضافرة، يمكننا التخلّص من أحد الأسباب الأساسية خلف تراجع المحيطات في العقد المقبل.

3 الاقتراح الثالث
وقف صيد الأسماك المفرط - وضع حد للإعانات المضرة

لماذا هذا الاقتراح مهم؟

يمكن وصف فرط القدرات بأنه "محاولة أعداد كبيرة جداً من السفن اصطياد كميات قليلة جداً من الأسماك". الأسطول العالمي هو حالياً أكبر بـ2.5 مرة من العدد اللازم لصيد الأرصدة السمكية العالمية بطريقة مستدامة، ما يؤدّي إلى الاستنفاد الخطير للأرصدة السمكية. وهكذا يُحرَم عدد كبير من الأشد فقراً في العالم من مورد غذائي أساسي.

مراكب الصيد باتت أكبر حجماً وأكثر عدداً من السابق

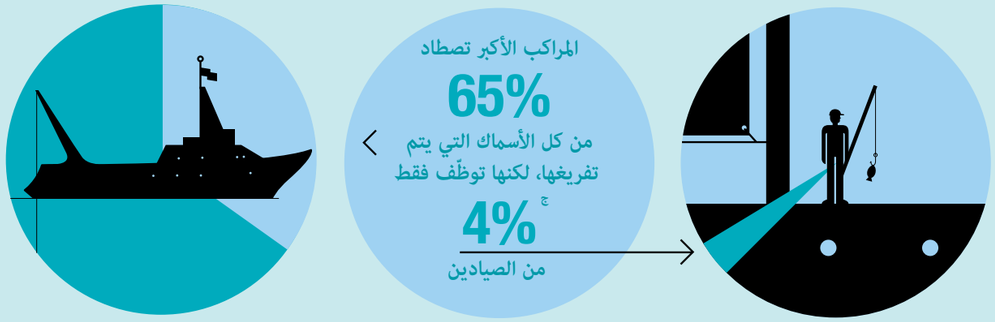

لكن الإنتاجية - أي كمية الأسماك المصطادة للمركب الواحد- هي في أدنى مستوياتها

عدد الأسماك في المحيطات أقل من أي وقت مضى

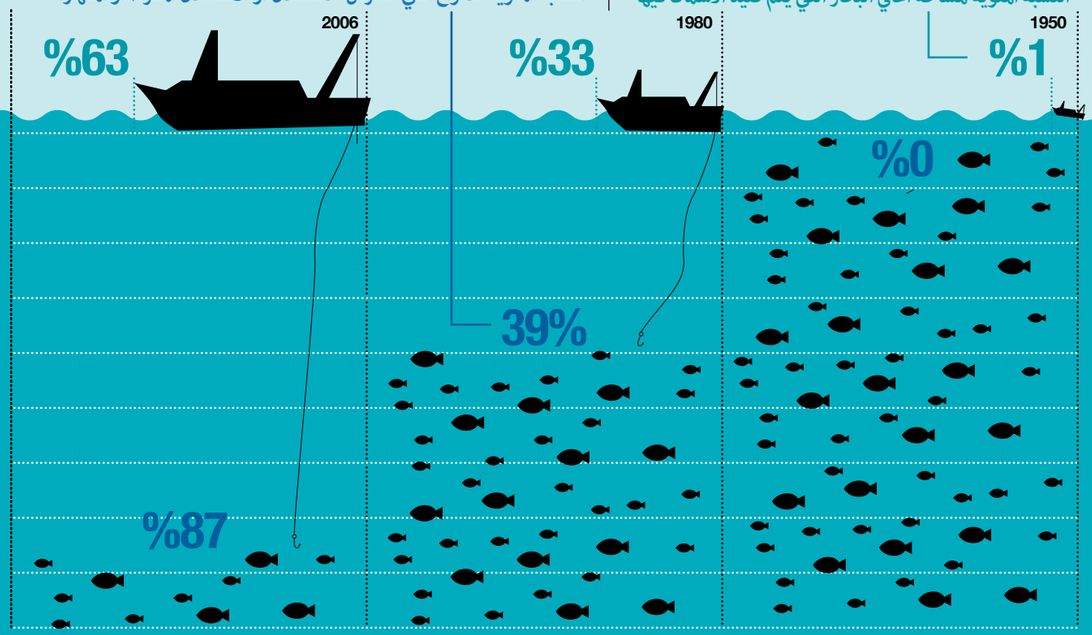

ج. تستند الحسابات إلى (Pauly, D. 2006. Major trends in small-scale marine fisheries, with emphasis on developing countries, and some implications for the social sciences. Maritime Studies (MAST), 4 (2

من أين تأتي الإعانات وما هي كمية الأسماك التي يتم اصطيادها بواسطة هذه الإعانات أ،ب

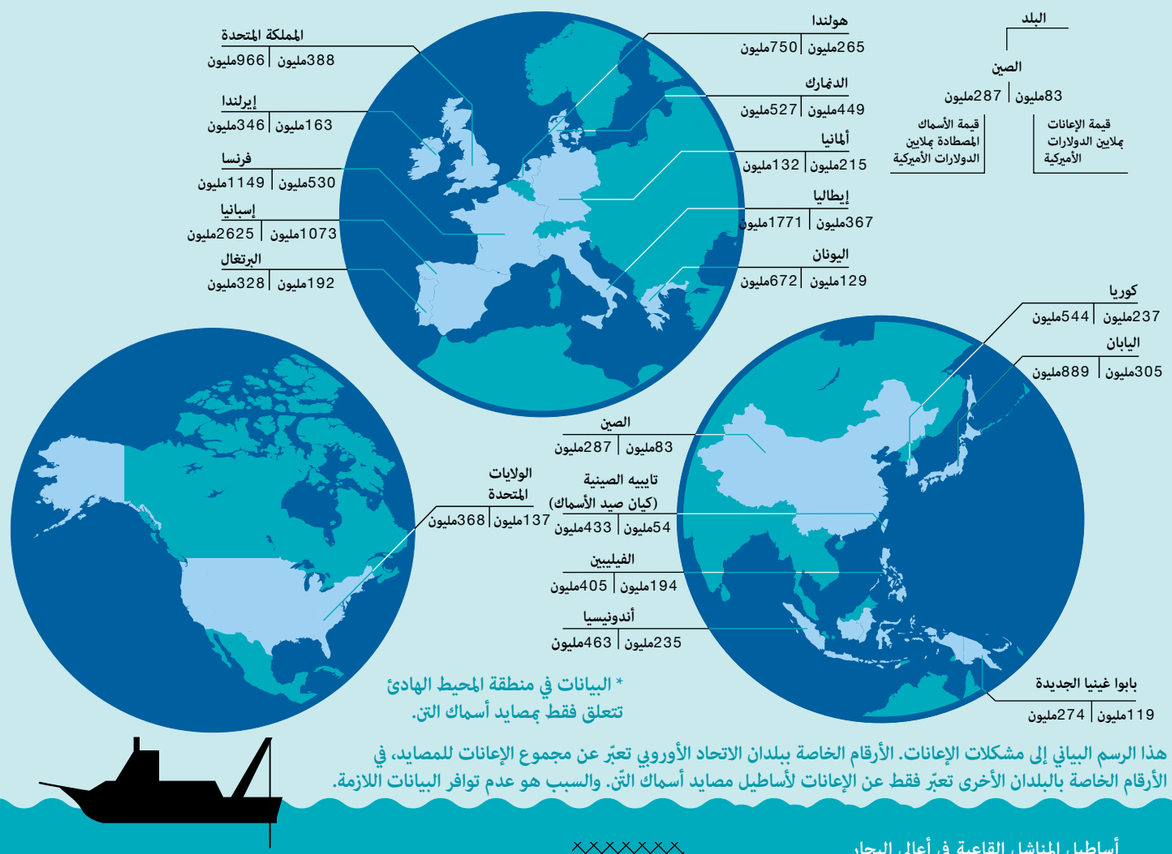

* البيانات في منطقة المحيط الهادئ تتعلق فقط بمصايد أسماك التن.

**يُشير هذا الرسم البياني إلى مشكلات الإعانات. الأرقام الخاصة ببلدان الاتحاد الأوروبي تعبّر عن مجموع الإعانات للمصايد، في حين أن الأرقام الخاصة بالبلدان الأخرى تعبّر فقط عن الإعانات لأساطيل مصايد أسماك التّن. والسبب هو عدم توافر البيانات اللازمة.

أساطيل المناشل القاعية في أعالي البحار عام 2000 (بالدولار الأميركي):

60مليون دولار
أرباح

150مليون دولار
إعانات

600مليون دولار
عائدات

لولا الإعانات، لما تمكّنوا من تحقيق أرباح. مواطنو البلدان التي تقدّم إعانات للأساطيل العاملة في أعالي البحار يدفعون مرّتين ثمن الأسماك التي يأكلونها: كمكلّفين وكمستهلكين/متسوّقين.

ما الذي يجب فعله؟

التخلص من فرط القدرات لدى مراكب الصيد من خلال:

1. الشفافية الكاملة (الكشف) بشأن الإعانات لقطاع المصايد.
2. تصنيف الإعانات للمصايد من أجل تحديد أشكال الدعم الأكثر ضرراً وتمييزها عن البقية.
3. المبادرة فوراً إلى فرض سقف للإعانات المخصّصة للمحروقات المستخدمة في صيد الأسماك في أعالي البحار، ومن ثم إلغاؤها تدريجاً في غضون خمس سنوات.

أ. Sumaila, U.R. *et al.* (2010). Subsidies to high seas bottom trawl fleets and the sustainability of deep-sea demersal fish stocks, *Marine Policy* 34(3): 495–497.
ب. Schroeer, A. *et al.* (2011). The European Union and Fishing Subsidies, http://oceana.org/sites/default/files/reports/EU_Subsidies_Report_FINAL_FINAL-1.pdf

3

الاقتراح الثالث
وقف صيد الأسماك المفرط - وضع حد للإعانات المضرة

الخطوة الأولى: الشفافية

يُفرَض على الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التبليغ عن أشكال محدّدة من الإعانات، لكنهم لا يبلغون جميعهم عن تفاصيل الإعانات لقطاع المصايد لديهم.

تعتبر المفوضية أنه يجب العمل بصورة ملحّة وعاجلة على إيجاد حل لهذه المفارقة. يجب التعجيل فوراً في تطبيق أحكام منظمة التجارة العالمية في هذا الإطار. ولهذه الغاية، على الدول الأعضاء في المنظمة أن يكشفوا لها، وبعضهم لبعض، عن نوع الإعانات التي يقدّمونها لقطاع المصايد ونطاقها، من دون الإخلال بنتائج أي مفاوضات إضافية تتم داخل منظمة التجارة العالمية حول الإعانات للمصايد.

الخطوة الثانية: التصنيف (نطاق الحظر الذي تفرضه منظمة التجارة العالمية على الإعانات لقطاع المصايد)

تصنيف أشكال الإعانات للمصايد من أجل تحديد المضرّة بينها وتمييزها عن البقية هو خطوة أساسية في إطار الإلغاء التدريجي للمحفّزات السلبية. وقد نظرت منظمة التجارة العالمية في فئات الحظر الآتية::

- **الإعانات لبناء المراكب وتصليحها وتعديلها.**
- **الإعانات لتكاليف تشغيل المراكب والمعالجة في المرفأ أو قربه.**
- **الإعانات للمحروقات.**
- **الإعانات لبعض البنى التحتية، مثل منشآت تفريغ الأسماك وتخزينها.**
- **الإعانات لدعم مداخيل الصيّادين.**
- **دعم الأسعار الخاصة بالمنتجات المصنوعة من الأسماك التي يتم اصطيادها في المصايد البرية.**
- **الإعانات التي تدعم ممارسات الصيد المدمِّرة مثل المناشل القاعية، والشباك العائمة، وأجهزة تجميع الأسماك، إلخ.**
- **الإعانات للمصايد التي تعاني من الصيد المفرط.**
- **فضلاً عن:**
  - **الإعانات لنقل المراكب، أي الإعانات لنقل مراكب الصيد أو الخدمات إلى بلدان ثالثة، مثلاً عن طريق مشاريع مشتركة مع بلدان ثالثة؛**
  - **الإعانات للمراكب التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم؛ و**
  - **الإعانات لحقوق الوصول الخارجي بموجب اتفاقات الوصول إلى المصايد.**

الإعفاءات:

- **استثناء "الصيادين الحرفيين الذين يعملون على نطاق صغير" أو تحديد عتبة الحد الأدنى من الإعانات لمساعدة المجتمعات الفقيرة.**
- **الاستثناء في حالة "الإغاثة من الكوارث الطبيعية"، على أن يتم تحديده.**

الخطوة الثالثة: تحديد سقف للإعانات المخصصة لدعم المحروقات، وخفضها وحظرها

تناشد المفوضية أيضاً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التوصّل سريعاً إلى اتفاق حول إلغاء الدعم للمحروقات المستخدمة في المصايد في أعالي البحار، عبر المباشرة فوراً في تحديد سقف ثم الإلغاء التدريجي لهذا الدعم ضمن فترة خمس سنوات.

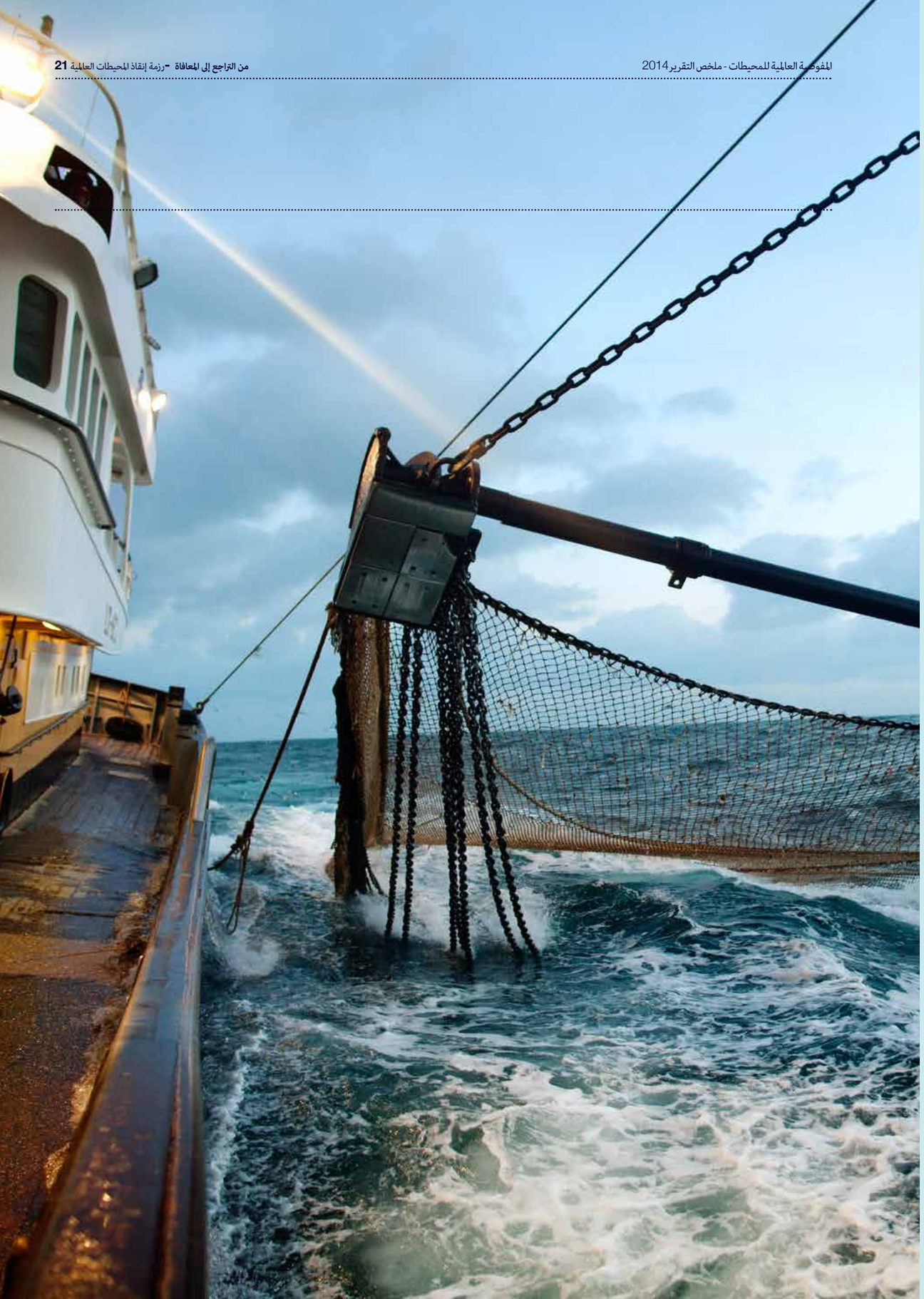

منشل قاعي في بحر الشمال. جميع الحقوق محفوظة لكوري أرنول

3 الاقتراح الثالث
وقف صيد الأسماك المفرط - وضع حد للإعانات المضرة

لا بد من معالجة الأسباب الأساسية خلف الإفراط في قدرات الصيد، ولا سيما مسألة الإعانات التي تساهم في تعزيز هذه القدرات. تطلب المفوضية من الأعضاء في منظمة التجارة العالمية المبادرة عاجلاً إلى اعتماد مقاربة من ثلاث خطوات لمعالجة هذه المشكلة، وبالتالي إلغاء المحفزات المالية السلبية التي تتيح لأسطول صيد عالمي يتألف من عدد كبير جداً من المراكب أن يطارد الإمدادات السمكية الآخذة في التناقص بصورة مستمرة.

الخطوة الأولى: الشفافية الكاملة (الكشف) بشأن الإعانات لقطاع المصايد.

الخطوة الثانية: تصنيف الإعانات للمصايد من أجل تحديد أشكال الدعم المضرّة وتمييزها عن البقية.

الخطوة الثالثة: المبادرة فوراً إلى فرض سقف للإعانات المخصّصة للمحروقات المستخدمة في صيد الأسماك في أعالي البحار، ومن ثم إلغاؤها تدريجاً في غضون خمس سنوات.

لماذا هذا الاقتراح مهم؟

تتمثل الأسباب الأساسية خلف صيد الأسماك المفرط في أعالي البحار، في الإفراط في قدرات الصيد وسوء الإدارة. كانت الإعانات لقطاع المصايد موضع نقاشات في منظمة التجارة العالمية لفترة طويلة جداً. وقد التزم الأعضاء في المنظمة بموجب إعلان الدوحة لعام 2001، بأن:
"[...] تعمل على توضيح وتحسين اتفاقات منظمة التجارة العالمية حول الإعانات للمصايد، مع مراعاة أهمية هذا القطاع بالنسبة إلى الدول النامية". (مقتطف من الفقرة 28 من إعلان الدوحة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية).

في أعالي البحار، الدول هي الوحيدة، إلى حد كبير، القادرة على دعم أساطيلها بواسطة الأموال العامة بما يتيح لها صيد الأسماك: تمارس عشر دول الصيد في أعالي البحار الذي يعتمد بشدّة على الإعانات كي يحافظ على إرباحيته. ويشكّل دعم المحروقات المكوّن الأكبر مع نسبة 30-15%[1]. تبلغ نسبة الإعانات للصيد في البلدان المتقدّمة 70% من المجموع العالمي، مع الإشارة إلى أن اليابان والصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تحتل المراتب الأولى في الإنفاق على الإعانات للمصايد[2]. يُشار إلى أن مجموع قوة المحركات في الأسطول العالمي تضاعف عشر مرات منذ خمسينيات القرن العشرين. على الرغم من أن التراجع في الأرصدة أدّى إلى انخفاض المصيد في الأعوام الأخيرة، إلا أن هذه القدرة تستمر في الارتفاع؛ فالمراكب تحتاج الآن إلى طاقة مضاعفة مرّتَين لاصطياد طن من الأسماك، بالمقارنة مع حاجتها من الطاقة قبل 60 عاماً[3]. إذاً تتنافس أعداد هائلة من المراكب تستخدم قوة محركات كبيرة جداً، على أرصدة سمكية تتعرّض لاستغلال متزايد، ما يولّد "سباقاً نحو الحضيض" ويزيد من حتمية الاتجاه نحو الصيد غير القانوني.

كما أن هذه الأنواع من الإعانات تضرّ بالصيادين الحرفيين الذين يعملون على نطاق صغير وبالمستهلكين. يستحوذ الصيد الصناعي على الحصّة الأكبر من الإعانات؛ تتسبّب منتجات هذه المصايد الصناعية المدعومة في أعالي البحار بمنافسة غير عادلة، بما يحدث خللاً في سوق ثمار البحر عبر خفض مصطنع لأسعار الأسماك التي يتم اصطياداً في أعالي البحار. في نهاية المطاف، يدفع المستهلكون مرتين ثمن كل سمكة يتناولونها: مرة أولى في السوق ومرة ثانية من خلال الضرائب.

لطالما أدرك المعنيون الحاجة إلى إلغاء الإعانات التي تساهم في الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، وفي الإفراط في قدرات الصيد، وقد أدرجت هذه الحاجة في خطة جوهانسبرغ التنفيذية لعام 2002 وإعلان "ريو+20" لعام 2012:
"ونؤكّد مجدداً التزامنا بخطة جوهانسبرغ التنفيذية لإلغاء الإعانات التي تسهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وفي الإفراط في قدرات الصيد، مع مراعاة أهمية هذا القطاع بالنسبة للبلدان النامية، ونكرر تأكيد التزامنا بإبرام اتفاقات متعدّدة الأطراف بشأن الإعانات المقدّمة إلى مصائد الأسماك، تكفل إنفاذ خطة الدوحة للتنمية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية والتكليفات المنصوص عليها في إعلان هونغ كونغ الوزاري بما يعزز الضوابط المفروضة على الإعانات في قطاع مصائد الأسماك، بسبل منها حظر أشكال معيّنة من الإعانات المقدّمة إلى مصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، مع الاعتراف بأن اعتماد معاملة خاصة وتفضيلية، ملائمة وفعالة، إزاء البلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتقديم الإعانات إلى مصائد الأسماك، والأخذ في الاعتبار أهمية هذا القطاع في الأولويات الإنمائية والحد من الفقر والشواغل المتعلقة بالأمن المعيشي والغذائي. ونشجّع الدول على مواصلة تحسين الشفافية والإبلاغ عن الموجود من برامج دعم مصائد الأسماك عن طريق منظمة التجارة العالمية. وبالنظر إلى حالة موارد مصائد الأسماك، ودون المساس بخطة الدوحة للتنمية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية والتكليفات المنصوص عليها في إعلان هونغ كونغ الوزاري بشأن الإعانات المقدّمة إلى مصائد الأسماك، ولا بضرورة اختتام هذه المفاوضات، نشجّع الدول على إلغاء الإعانات التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الإسماك، وعلى الإحجام عن تقديم إعانات جديدة من هذا النوع أو توسيع نطاق تلك الإعانات أو تعزيزها". (الفقرة 173 من إعلان ريو+20 "المستقبل الذي نصبو إليه"، يونيو/حزيران 2012).

ما الذي يجب فعله؟

على الرغم من التعهّدات المتكرّرة والجهود المستمرة لمعالجة الإعانات المضرّة بيئياً في قطاع المصايد من خلال منظمة التجارة العالمية، ثمة نقص واضح في الرغبة السياسية لمعالجة هذه المسألة.

في حين أن إمكانية إبرام اتفاق بهذا الشأن في إطار منظمة التجارة العالمية كانت ولا تزال خياراً جاذباً نظراً إلى الطبيعة الملزمة قانوناً لآلية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية، إلا أن هذه الأخيرة تفتقر إلى الخبرات البيئية الشاملة من أجل تطبيق مثل هذا الاتفاق وإدارته. لذلك تدعو المفوضية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى إظهار التزامهم السياسي بمعالجة الإعانات المضرة التي تؤثّر سلباً في أعالي البحار، عبر التعجيل في تطبيق تعهّداتهم بإلغاء هذه الإعانات من خلال مقاربة مؤلّفة من ثلاث خطوات.

1. Sumaila U.R. *et al.* (2010). A bottom-up re-estimation of global fisheries subsidies. *Journal of Bioeconomics*. 12:201–225. Available at: http://www.seaaroundus.org/researcher/dpauly/PDF/2010/JournalArticles/BottumUpReestimationOfGlobalFisheriesSubsidies.pdf

2. Directorate-General for Internal Policies, European Parliament (2013). Global Fisheries Subsidies. Available at: http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/note/join/2013/513978/IPOL-PECH_NT(2013)513978_EN.pdf

3. Watson. R.A., *et al.* (2012). Global marine yield halved as fishing intensity redoubles. *Fish and Fisheries* 14(4). Available at: http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1467-2979.2012.00483.x/abstract

2 الاقتراح الثاني
حكم أعالي البحار - تعزيز الرعاية والمعافاة

1 تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من خلال اتفاق تطبيقي جديد حول الحفاظ على التنوّع البيولوجي البحري خارج الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة

تعتبر المفوضية أنه ثمة حاجة ماسّة إلى اعتماد اتفاق تطبيقي جديد من أجل تحديث الأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حول حماية البيئة والحفاظ عليها في أعالي البحار، ووضعها حيّز التنفيذ. فنحن نرى أن إقرار اتفاق تطبيقي ثالث يشكّل شرطاً أساسياً لتحديث اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كي نتمكّن من مواجهة التحديات الجديدة بنجاح وإيجاد الحلول المناسبة للاستعمالات المتزايدة والمكثّفة التي تتسبّب بتقويض عافية المحيطات وإنتاجياتها وقدرتها على الاستمرارية كما تقضي على التنوّع البيولوجي البحري خارج الولاية الوطنية. ترحّب المفوضية في هذا الإطار بالالتزام بالحوار داخل "مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي خارج الولاية الوطنية" [Working Group UN BBNJ] في ما يختص بنطاق ومعايير وجدوى اتفاق تطبيقي جديد؛ لكن حان الوقت لتحويل ذلك الحوار إلى تحرّك ملموس. سنستمر في تقديم دعمنا للغالبية الكبرى من الدول والمجتمع الأهلي التي تتطلّع إلى أن يتم التوصّل إلى قرار في الدورة الـ96 للجمعية العمومية للأمم المتحدة من أجل المباشرة فوراً في المفاوضات لإقرار اتفاق بهذا الشأن.

2 مصادقة جميع الدول على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار و"اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية" [UN Fish Stocks Agreement, UNFSA]، وعقد اجتماع سنوي للدول الأعضاء في "اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية"

من المعلوم جيداً أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقيتين التطبيقيتين التابعتين لها تشكّل إطار العمل القانوني الأساسي لحكم المحيطات، وتتمتّع بالأوّلية في هذا المجال. نحضّ الدول التي لم توقّع بعد على الاتفاقية، لا سيما الولايات المتحدة، الانضمام إلى الغالبية الساحقة من الدول عبر المصادقة على هذه المعاهدة التأسيسية المهمة.

بعد نحو عشرين عاماً على إقرار اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية، لم تصدّق عليه سوى 81 دولة من ضمنها معظم الدول التي تمارس الصيد في أعالي البحار (وتُستثنى منها في شكل لافت الصين وتشيلي والمكسيك)، إلا أن التدنّي النسبي في عدد الدول التي صادقت على الاتفاق مفاجئ بالمقارنة مع عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. نناشد جميع الدول المصادقة على اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية وتطبيق بنوده.

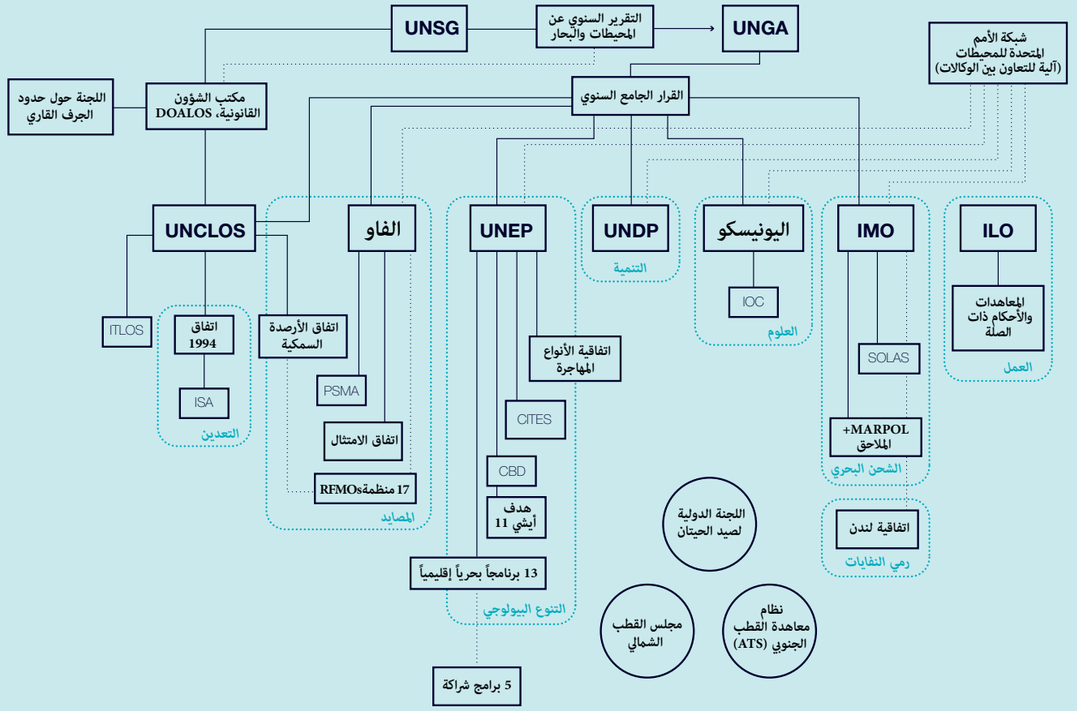

رسم بياني مختصر لهيكلية الحكم الدولية في المحيطات يُبيِّن المقاربة القطاعية ومجموعة المنظمات

CBD: اتفاقية التنوع البيولوجي؛ CITES: اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض؛ DOALOS: شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار؛ الفاو: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ILO: منظمة العمل الدولية؛ IMO: المنظمة البحرية الدولية؛ IOC: اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات؛ ISA: السلطة الدولية لقاع البحار؛ ITLOS: المحكمة الدولية لقانون البحار؛ MARPOL: الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (ماربول)؛ PSMA: الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم، وردعه وإلغائه. RFMOs: المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد؛ SOLAS: الاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحار؛ UNDP: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ UNEP: برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ اليونيسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة؛ UNGA: الجمعية العمومية للأمم المتحدة؛ UNSG: أمين عام الأمم المتحدة

تعتبر المفوضية أيضاً أنه من شأن عقد اجتماع سنوي للدول الأطراف في الاتفاق أن يساعد على تعزيز المشاركة الدولية الشاملة في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية. من الوظائف الأساسية لمثل هذا الاجتماع توفير محفل لإجراء مراجعة لأداء منظمات إدارة المصايد الإقليمية وتقويمه بصورة مستقلة بالاستناد إلى معايير محدّدة. تشكّل منظمات إدارة المصايد الإقليمية مكوّناً أساسياً في هندسة آلية الحكم العالمي، وليس مقبولاً بكل بساطة أن تكون متفلّتة إلى حد كبير من المساءلة أمام المجتمع الدولي الأوسع. في رأينا، المراجعة المنتظمة للأداء هي السبيل الأفضل لتحديد مجالات التحسين وتحفيز منظمات إدارة المصايد الإقليمية على تغيير سلوكها والتقيّد بالبنود الأساسية المضمّنة في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية.

2009الدفع باتجاه دخول اتفاق الفاو حول إجراءات الدول المرفئية لعام حيّز التنفيذ والعمل على تطبيقه\

كانت مشكلة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم في أعالي البحار مصدر قلق شديد للمفوضية خلال عملها. من أهم التطوّرات التي سُجِّلت في المعركة ضد الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم اعتماد منظمة الفاو في نوفمبر/تشرين الثاني 9002 اتفاقاً ملزماً من الناحية القانونية حول إجراءات الدول المرفئية لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم، وردعه وإلغائه. تعتبر المفوضية أنه من الضروري، في إطار مجموعة الإصلاحات المطلوب إجراؤها في آلية الحكم لوقف تدهور المحيطات العالمية، أن يدخل هذا الاتفاق المهم حيّز التنفيذ ويبدأ تطبيقه بأسرع وقت ممكن. ويشجّعنا في هذا الإطار أن 11 كياناً، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، صادقت على الاتفاق، لكنه يحتاج إلى المصادقة من 52 دولة قبل أن يصبح بالإمكان وضعه حيّز التنفيذ. نحضّ الدول على المبادرة في الحال إلى توقيع الاتفاق. وندعم أيضاً بشدّة الجهود الآيلة إلى تطبيق الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية - لا سيما الجهود التي تبذلها منظمات إدارة المصايد الإقليمية - وتقديم الدعم للبلدان النامية بما يمكّنها من المشاركة بفعالية في الاتفاق.

تعيين ممثل خاص لشؤون المحيطات

تعتبر المفوضية أن غياب القيادة الهرمية في شؤون المحيطات هو من الأسباب الأساسية لفشل الجهود المختلفة في تحسين التنسيق والتماسك في السياسات بين مختلف الوكالات والهيئات التي تملك، ضمن منظومة الأمم المتحدة، تفويضاً مرتبطاً بالمحيطات.

نقترح المبادرة فوراً إلى تعيين مسؤول رفيع ممثلاً خاصاً لأمين عام الأمم المتحدة لشؤون المحيطات، على أن يتحمّل في شكل عام مسؤولية تنسيق مختلف المسائل المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار ضمن منظومة الأمم المتحدة، ويُعاونه فريق كاف لدعمه في النهوض بمهمّته. إنه أكثر من مجرد تعيين رمزي. فالمفوضية تعتبر أنه من شأن هذا المنصب أن يساهم في تسليط الضوء على المحيطات العالمية وإبرازها في السياق السياسي، بالقدر الذي تستحقّه، فضلاً عن المساعدة على تأمين القيادة الضرورية من أجل تطبيق مقترحاتنا الأخرى.

إنشاء منظمات إقليمية لإدارة المحيطات [Regional Fisheries Management Organizations, RFMOs] بهدف تعزيز إدارة المحيطات بالاستناد إلى النظم الإيكولوجية

من المسائل الأساسية التي واجهتها المفوضية تحديد السبيل الأفضل لتعزيز الهيئات الإقليمية التي ستؤدّي حكماً دوراً أساسياً في التنفيذ الفعّال لأي اتفاق تطبيقي جديد. الاتفاق الشامل لا يكفي لوحده، بل يجب أن يقترن مع تطبيق فعّال على المستوى الإقليمي من أجل الحفاظ على الموارد وتحقيق الاستعمال المستدام. تتحقّق الإدارة الاحترازية المستندة إلى النظم الإيكولوجية بالطريقة الأفضل عبر العمل على نطاق إقليمي من أجل إرساء توازن حذر وبراغماتي بين الالتزامات العالمية النطاق من جهة ونطاق النظم الإيكولوجية الفردية أو المناطق البيولوجية من جهة ثانية. ولذلك توصي المفوضية، في المدى الطويل، بالانتقال من منظمات إدارة المصايد الإقليمية إلى المنظمات الإقليمية لإدارة المحيطات، حيث يمكن أن تكون الإدارة أكثر تكاملاً. من شأن المنظمات الإقليمية لإدارة المحيطات أن تبتعد عن المقاربة القطاعية عبر اعتماد إجراءات إدارية احترازية تستند إلى النظم الإيكولوجية والممارسات الفضلى، وتأخذ في الاعتبار التداعيات الناجمة عن مختلف أنواع التأثيرات البشرية على العمود المائي. ومن شأن هذه المنظمات أن تُدرج أهداف اتفاقية الأمم المتحدة واتفاقاتها التطبيقية (بعد إقرار الاتفاق الثالث) في كلّ متماسك، مع وضع مقتضيات محدّدة للمساءلة والشفافية وصنع القرارات على أن تتضمّن فرض عقوبات واضحة على مخالفي القوانين والانتهازيين.

قيام رؤساء الدول أو الحكومات بتعيين مبعوثين أو وزراء معنيين بشؤون المحيطات

المقاربة القطاعية المعتمدة في ترتيبات الحكم الدولية تسود أيضاً في الترتيبات الوطنية في عدد كبير من البلدان. حفنة قليلة من الدول طوّرت سياسات وطنية معنية بالمحيطات، أما التطبيق فحدّث ولا حرج. لقد لاحظت المفوضية أن التنسيق بين الوزارات حول مسائل المحيطات ضعيف أو معدوم في معظم الأحيان، حيث تتولّى وزارات مختلفة مسؤولية المصايد، والتنوّع البيولوجي، والتعدين في قاع البحار، والعلوم المحيطية، وسواها من المسائل ذات الصلة. لهذا السبب، تقترح المفوضية قيام رؤساء الدول أو الحكومات بتعيين مبعوثين أو وزراء (بحسب الاقتضاء) معنيين بشؤون المحيطات من أجل توليد روابط أقوى بين الوزارات داخل الحكومات.

2 الاقتراح الثاني
حكم أعالي البحار - تعزيز الرعاية والمعافاة

تدعو المفوضية إلى:

- تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من خلال اتفاق تطبيقي جديد حول الحفاظ على التنوّع البيولوجي البحري خارج الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة كي ينسجم مع الأهداف المتوخّاة.
- مصادقة جميع الدول على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار و"اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية" [UN Fish Stocks Agreement, UNFSA] لعام 1995، وعقد اجتماع سنوي للدول الأعضاء في "اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية" بما يؤمّن منصّة تساهم في تعزيز المساءلة.
- تقويم مستقل ومنتظم لمنظمات إدارة المصايد الإقليمية من أجل تحسين أدائها.
- الدفع باتجاه دخول اتفاق الفاو حول إجراءات الدول المرفئية لعام 2009 حيّز التنفيذ والعمل على تطبيقه.
- قيام أمين عام الأمم المتحدة بتعيين ممثّل خاص عنه لشؤون المحيطات، مع تكليفه بمهمة واضحة وتوفير الموارد الكافية له من أجل إحداث تحسين واسع النطاق في حكم المحيطات.
- إنشاء منظمات إقليمية لإدارة المحيطات[Regional Ocean Management Organizations, ROMOs] بهدف تعزيز إدارة المحيطات بالاستناد إلى النظم الإيكولوجية.
- قيام رؤساء الدول أو الحكومات بتعيين مبعوثين أو وزراء معنيين بشؤون المحيطات.

لماذا هذا الاقتراح مهم؟

لا تؤمّن الترتيبات المعتمدة حالياً في حكم المحيطات حماية كافية للتنوّع البيولوجي في أعالي البحار، كما أنها لا تعزّز الاستعمال المستدام والمنصف للموارد البحرية الحية. نفتقر إلى قوانين فعالة وآليات متّفق عليها للحفاظ على التنوع البيولوجي في أعالي البحار واستخدامه بطريقة مستدامة. كما أن الأدوات والالتزامات المتّفق عليها لا تُطبَّق كما يجب، فضلاً عن غياب التنسيق المناسب عبر القطاعات من أجل حكم شامل يتمتع بالفعالية والكفاءة.

ما الذي يجب فعله؟

ثمة حاجة إلى قيادة والتزام راسخَين على المستوى السياسي المحلي والدولي من أجل تطبيق إصلاحات في آلية الحكم تتيح للمجتمع الدولي كسر هذه الحلقة المفرغة. نحن نعتبر أنه من شأن رزمة الإجراءات المترابطة والملموسة التي صمّمناها بعناية شديدة أن تساهم في تعزيز المنظومة العالمية لحكم أعالي البحار، وتفعيل إدارة الموارد في أعالي البحار بطريقة أكثر استدامة ومن خلال الاستناد إلى النظم الإيكولوجية. نتطرّق في ما يأتي بالتفصيل إلى كل نقطة على حدة.

أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون مع تريفور مانويل (الرئيس المشارك في المفوضية العالمية للمحيطات) مايو/أيار 2013، جميع الحقوق محفوظة لإسكندر ديبيبي/صور الأمم المتحدة

أعلام الدول خارج مبنى الأمم المتحدة. جميع الحقوق محفوظة لجواو أوروجو بينتو/صور الأمم المتحدة

1 الاقتراح الأول
إدراج المحيطات في أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة - وضع المحيط السليم والمعافى والنابض بالحياة في قلب التنمية

عناصر أعالي البحار التي يجب أخذها في الاعتبار لدى وضع هدف للتنمية المستدامة خاص بالمحيطات

الهدف1
الحرص على استدامة الصيد في حالة جميع الأرصدة السمكية:

- النسبة المئوية لحمولة الأسماك المفرَّغة ضمن المحصول المستدام الأمثل.
- النسبة المئوية للأرصدة السمكية التجارية التي تراعي الخطط الإدارية المستندة إلى العلوم.
- عدد الأرصدة التي يتم اصطيادها من دون توافر البيانات اللازمة.
- حجم الأساطيل وإمكانات دول الأعلام (الدول التي ترفع السفن أعلامها).
- النسبة المئوية لخفض إجمالي الإعانات لأساطيل الصيد في المياه البعيدة/أعالي البحار.
- عدد دول الأعلام التي تجمّد حجم الأساطيل أو تُحدّد له سقفاً أو تخفّضه.

الهدف2
حماية المناطق البحرية الهشّة

- النسبة المئوية لأعالي البحار في المناطق المحمية.
- تفرض "السلطة الدولية لقاع البحار" [International Seabed Authority] إجراء تقويمات للأثر البيئي [EIAs] قبل التأجير بداعي الاستثمار.
- عدد منظمات إدارة المصايد الإقليمية [Regional Fisheries Management Organizations, RFMOs] التي تطبّق فعلياً المقاربة الخاصة بالنظم الإيكولوجية والمبدأ الاحترازي.
- نسبة المصايد القاعية التي تعمل بموجب تقويمات الأثر البيئي.
- عدد الاتفاقات الوطنية والإقليمية التي تنظّم وتحدّد معايير لمكافحة التلوّث.
- عدد الاتفاقات الوطنية والإقليمية التي تنظّم وتحدّد معايير لمكافحة التلوّث
- عدد البلدان التي صدّقت على اتفاقية ميناماتا عن الزئبق

الهدف3
الحد من خسارة التنوّع البيولوجي

- نسبة الأنواع البحرية المصنّفة في خانة المهدّدة على القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة [International Union for Conservation of Nature, IUCN].
- نسبة الأنواع البحرية المهدّدة التي تحظى فعلياً بالحماية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

الهدف 4
القضاء على الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم

- عدد دول الأعلام ومنظمات إدارة المصايد الإقليمية التي تفرض على كل مراكب الصيد التي تصطاد في أعالي البحار، أن تكون مزوّدة برقم تسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية [International Maritime Organization, IMO] وبجهاز استجابة.
- عدد منظمات إدارة المصايد الإقليمية التي وضعت برامج للرصد عبر الأقمار الصناعية.
- عدد المصادقات على "الاتفاق حول إجراءات الدول المرفئية" [Port States Measures Agreement, PSMA] الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وعدد الدول المرفئية التي تملك تشريعات داعِمة لتطبيق الاتفاق.
- النسبة المئوية لأعالي البحار التي تغطّيها منظمات إدارة المصايد الإقليمية.
- النسبة المئوية لأعالي البحار والأرصدة المتداخلة الخاضعة لإشراف منظمات إدارة المصايد الإقليمية.

الهدف 5
خفض كميات الحطام البلاستيكي الذي يدخل البيئة البحرية بنسبة 50%

- عدد البلدان التي تفرض ضرائب وقيوداً، بما في ذلك حظر، على بعض استعمالات المواد البلاستيكية.
- عدد البرامج المحلية والوطنية وسواها من البرامج لإلغاء المواد البلاستيكية التي تُستخدَم لمرة واحدة، وزيادة الاستعمال التدويري.
- تحسينات في المنشآت المرفئية للتخلص من النفايات، وزيادة أعدادها.

لماذا هذا الاقتراح مهم؟

من شأن تخصيص المحيطات بهدف للتنمية المستدامة أن يجعل منها أولوية راسخة في الأجندة الإنمائية لما بعد 2015، ويساهم في توفير الموارد على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية لتوليد إجراءات ومبادرات قابلة للقياس.

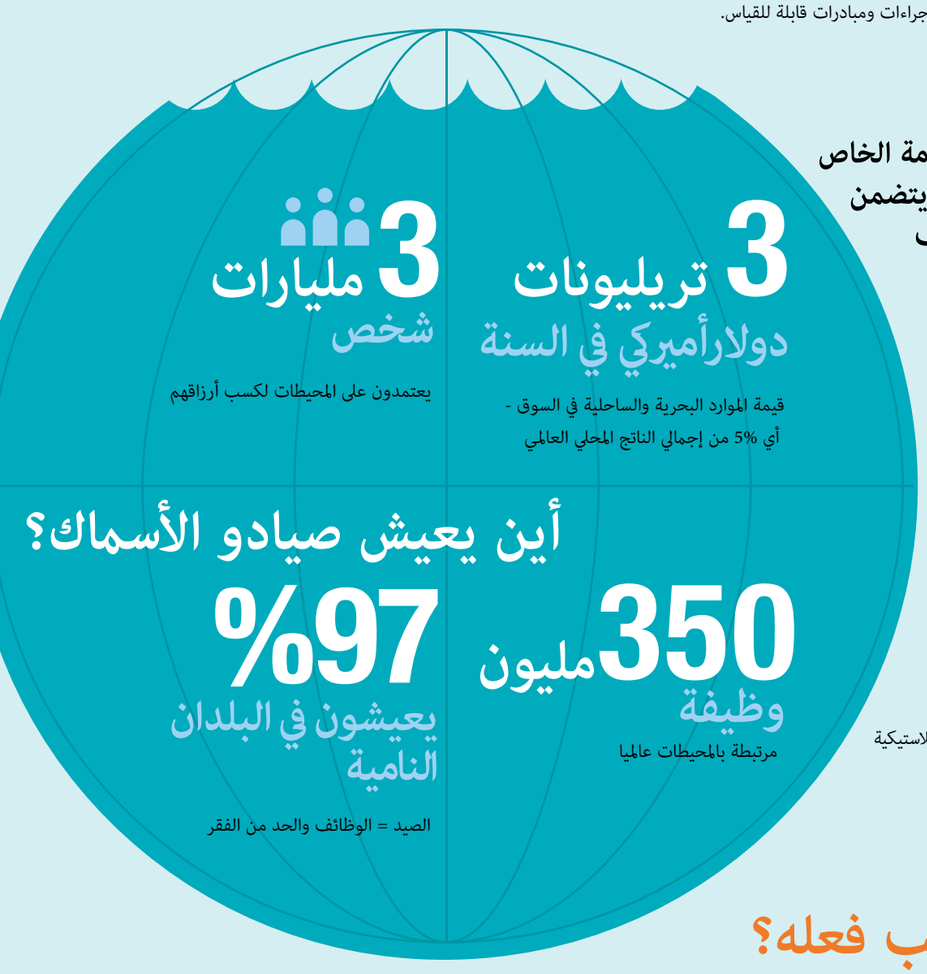

ما الذي يجب فعله؟

على الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة إقرار هدف للتنمية المستدامة خاص بالمحيطات مع أهداف ومؤشرات مفصّلة ومحدّدة من أجل إدارج المحيطات عنصراً أساسياً في الأجندة الإنمائية لما بعد 2015.

1 الاقتراح الأول
إدراج المحيطات في أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة - وضع المحيط السليم والمعافى والنابض بالحياة في قلب التنمية

بهدف تسريع وتيرة التقدّم نحو وقف التدهور المحيطي وتحفيز المنظومة العالمية لحكم المحيطات، تناشد المفوضية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية الموافقة على تخصيص المحيطات بهدف للتنمية المستدامة، بما يساهم في وضع المحيطات العالمية في صلب أجندة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد 2015.

نظراً إلى أهمية المحيطات العالمية في ما يتعلق بالاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية، والإنصاف، والحكم، تدعم المفوضية بقوة، وتضمّ صوتها إلى المقترحات التي رُفعت خلال مجموعة العمل المفتوحة التابعة للأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة، والتي تسعى إلى تخصيص المحيطات بهدف للتنمية المستدامة.

لماذا هذا الاقتراح مهم؟

وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وتلتقي مع الأجندة الإنمائية لما بعد 2015.

نحن نعتبر أنه من شأن إدراج هدف خاص باستدامة المحيطات ضمن أهداف التنمية المستدامة أن يلبّي حاجة المحيطات إلى اهتمام مركّز وخاضع للمساءلة. فهذا يساهم في وضع المحيطات في صلب الأجندة الإنمائية لما بعد 2015، ويؤمّن إطار عمل لتطوير إجراءات جديدة من أجل معالجة الثغرات التي تعاني منها حالياً آلية الحكم في أعالي البحار. ليس إدراج المحيطات في أهداف التنمية المستدامة كافياً لوحده من أجل ضمان مستقبل آمن للمحيطات العالمية، لكنه يساهم، إلى جانب توجيه عدد من الرسائل المهمة، وحشد الاعتراف القيّم بأهمية المحيطات، وبناء الزخم والموارد، في إطلاق التحرّك الضروري للتوعية على أن المحيطات العالمية هي منظومة من منظومات الكرة الأرضية يجب التعامل معها وإدارتها ككيان قائم بذاته.

علينا أن نعالج المقاربة المفكّكة التي تتسبّب حالياً بتراجع المحيطات. ولهذه الغاية يجب بذل جهود متضافرة على أن يتم تأطيرها في هدف للتنمية المستدامة خاص بالمحيطات، بالاستناد إلى إصلاحات أساسية في حكم المحيطات العالمية، وعلى جميع الحكومات والمجتمع الأهلي والقطاع الخاص تطبيق هذا الهدف، كي تتحوّل الأقوال على الورق أفعالاً في المياه.

ما الذي يجب فعله؟

نعتبر أن عام 2014 يتيح فرصة فريدة من نوعها لتفعيل عملية إدراج المحيطات في أهداف التنمية المستدامة، بما يساهم في إحراز تقدّم في الأجندة الخاصة بآلية حكم المحيطات العالمية. حالياً تسعى مجموعة عمل مفتوحة تابعة للجمعية العمومية للأمم المتحدة ومؤلّفة من 30 عضواً، برئاسة المجر وكينيا، إلى إعداد اقتراح سيتم رفعه إلى الجمعية العمومية بحلول سبتمبر/أيلول 2014. يدعم عدد كبير من البلدان تخصيص المحيطات بهدف للتنمية المستدامة، مع مقترحات تهدف إلى: تأمين عافية المحيطات وإنتاجيتها وقدرتها على الاستمرارية؛ الحفاظ على التنوّع البيولوجي؛ الحد من التلوّث البحري؛ حماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية؛ والقضاء على الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم، وعلى صيد الأسماك المفرط. بغية المساعدة على التقدّم نحو تخصيص المحيطات بهدف للتنمية البشرية، أعدّت المفوضية، بالتعاون مع أطراف معنية تفكّر بالطريقة نفسها، اقتراحاً، بما في ذلك مقاييس محدّدة وأهداف محتملة تنسجم مع اقتراحاتها في هذا التقرير.

إدارة المصايد بطريقة مستدامة تساهم في تعزيز الأمن الغذائي والتوظيف. جميع الحقوق محفوظة لميشيل تايلور/جامعة أكسفورد

المفوضية العالمية للمحيطات - ملخص التقرير 2014

مقترحات العمل

المحيط الهندي. جميع الحقوق محفوظة لجيري ريزاك/غرينبيس

المحيطات العالمية
من التراجع إلى المعافاة

أسباب تراجع المحيطات

ارتفاع الطلب على الموارد
- المعادن والطاقة
- المواد الجينية
- الموارد البحرية الحية

التطورات التكنولوجية
- الوصول إلى أعماق البحار والاستغلال
- المراكب (المسافة والعمق)
- التنقيب (المفرط) المتزايد
- الصيد المدمر وأنشطة أخرى

تراجع الأرصدة السمكية
- صيد الأسماك المفرط
- فرط القدرات
- الإعانات

تغيّر المناخ والتنوع البيولوجي وخسارة المَواطن الطبيعية
- تغير المناخ
- التحمض
- التلوث

ضعف آلية الحكم في أعالي البحار
- حكم مجزأ/قطاعي/غير مكتمل
- ضعف الامتثال وغياب الإنفاذ
- استعمالات جديدة وناشئة

محيطات متدهورة وغير منتجة ومستغَلّة

محيط مستدام

محفزات المعافاة

إنشاء منطقة لتجديد الموارد في أعالي البحار
- خالية من الصيد الصناعي
- في حال عدم اتخاذ خطوات كافية واستمرار تراجع المحيطات في غضون خمس سنوات، حسب تقرير هيئة المساءلة المعنية بالمحيطات العالمية
- باستثناء المناطق حيث تنشط المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد بطريقة فعّالة
- يمكن إلغاؤها إذا طُبّقت مقترحات العمل التي وضعتها المفوضية
- تجديد الأرصدة السمكية ومشاطرتها بطريقة منصفة ومستدامة، من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية

هيئة المساءلة المعنية بالمحيطات العالمية - رصد التقدم نحو محيطات سليمة
- مستقلة
- تقويم التقدم نحو تطبيق مقترحات العمل التي وضعتها المفوضية
- مشاطرة هذه المعلومات مع الرأي العام العالمي

التنقيب عن النفط والغاز في المياه - تحديد معايير ومسؤوليات دولية ملزمة في مجال السلامة
- معايير ملزمة للحفاظ على السلامة والبيئة
- أحكام عالمية لتحديد المسؤوليات
- الجهوزية للاستجابة وبناء القدرات

المواد البلاستيكية - إبعادها عن المحيطات
- التنسيق بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي:
  - مصادر التلوث البرية
  - مصادر التلوث البحرية (أي أدوات تجميع الأسماك)

الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم - إغلاق البحار والموانئ والأسواق
- إلزامية تزوُّد كل مراكب الصيد في أعالي البحار بأرقام تعريف مسجّلة لدى المنظمة البحرية الدولية
- حظر إعادة الشحن في البحر
- المصادقة على معاهدات المصايد الدولية وتطبيقها
- نزع الأعلام عن المراكب غير الشرعية ومنعها من دخول الموانئ ومن نقل مصيدها إلى الأسواق
- التعاون بين الدول المرفئية والمنظمات الإقليمية لإدارة المصايد والقطاع: منصة عالمية لتبادل المعلومات
- التزام تجار التجزئة بشراء ثمار البحار من مصادر موثوقة وقابلة للتتبّع
- تأدية المنظمات الأهلية دور هيئات الرقابة المستقلة على الأداء

وقف صيد الأسماك المفرط - وضع حد للإعانات المضرة
- الشفافية الكاملة بشأن الإعانات للمصايد
- تصنيف الإعانات للمصايد لتحديد أشكال الدعم التي تتسبّب بالضرر الأكبر
- المبادرة فوراً إلى فرض سقف للإعانات المخصّصة للمحروقات، ومن ثم إلغاؤها تدريجاً في غضون خمس سنوات.

حكم أعالي البحار - تعزيز الرعاية والمعافاة
- اتفاق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المعني بالتنوع البيولوجي البحري
- مصادقة جميع الدول على الاتفاقات القائمة وتطبيقها على الفور
- تقويم المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد بصورة مستقلة ومنتظمة لتحسين أدائها
- تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة معني بشؤون المحيطات
- إنشاء منظمات إقليمية لإدارة المحيطات
- تعيين مبعوثين للدول أو وزراء معنيين بشؤون المحيطات

إدراج المحيطات في أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة - وضع المحيط السليم والمعافى والنابض بالحياة في قلب التنمية
- أهداف مفصّلة
- مؤشرات محددة
- المحيطات في أجندة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد 2015

المحيطات العالمية
من التراجع إلى المعافاة

الرسالة الأساسية التي نرغب في التشديد عليها هي أن المحيطات العالمية مكوّن أساسي في منظومة دعم الحياة على الأرض، فهي تؤمّن للبشرية قيمة وفوائد هائلة يتعذّر إحصاؤها في بعض الأحيان. علينا أن ندرك أنه من واجبنا ومسؤوليتنا، على مستوى جماعي مشترك، الحرص على أن نورث أجيال المستقبل كوكباً منتجاً وغنياً بالموارد. يجب أن تولي الجهات الدولية المعنية بصنع القرارات حول الاستدامة والحكم والتنمية، أهميّة قصوى للتداعيات السلبية الناجمة عمّا يجري تحت الأمواج.

التقدّم نحو دورة من المعافاة المحيطية

لقد حرّكت الأدلة الدامغة عن تراجع المحيطات، في أعالي البحار ونتيجة استخراج الموارد من أعالي البحار، ضمائرنا وأثارت مخاوفنا. ولذلك صمّمت المفوضية على استنباط حلول تضعنا بطريقة مباشرة وفعّالة على المسار الصحيح نحو الانتقال من دورة التراجع السلبية إلى دورة المعافاة الإيجابية. وقد انطلقنا في سعينا الدؤوب لتغيير مسار الأمور - وفي تحفيز مخيّلتنا والتزامنا - من أمثلة جيدة، وملهمة في بعض الأحيان، عن ممارسات مستدامة وحتى تجديدية. وتُشجّعنا في ذلك ثقتنا التامة بتوافر حلول ناجعة تنبثق من التطوّر الهائل في العلوم البحرية وفهم البحار والمحيطات؛ وتزايُد الوعي لدى المواطنين العالميين وانخراطهم بصورة أكبر في شؤون المحيطات؛ والتركيز الجديد على المحيطات في إطار النقاشات حول تغير المناخ ومداولات الأمم المتحدة حول التنمية العالمية بعد العام 5102. نحن نعتقد أن الفرصة سانحة الآن لمعالجة التهديدات التي تحدق بالمحيطات العالمية، وأن الوقت قد حان للتحرّك.

نعرض في الصفحات الآتية مقترحاتنا لوقف دورة التراجع. تقدّم المقترحات الثمانية رزمة محدّدة الأهداف لإنقاذ المحيطات، وتشكّل كلاً متكاملاً. وهي تتطرّق تحديداً إلى نقاط الضعف في آلية الحكم، وغياب الإنصاف والاستدامة في ما يتعلق باستخدام موارد أعالي البحار، والضغوط الجديدة والناشئة التي يجب استباقها قبل التسبب بأذى غير ضروري. في كل واحدة من الحالات، درسنا الحلول المناسبة واستلهمنا منها.

ثمة محفّزات اقتصادية واضحة كي يتحمّل القطاعان العام والخاص مسؤولياتهما في أعالي البحار بجدّية أكبر. في غياب آلية أكثر رسوخاً للحكم والتنظيم، سيظل الالتباس يسود في الصناعات المرتبطة بالمحيطات ويتسبّب بتراجع الأرباح. ومن دون وضع معايير وتوجيهات متّفق عليها عالمياً في القطاعات الناشئة مثل التنقيب عن النفط والغاز في المياه واستخراج المعادن من أعماق البحار، سيكون من الصعب تقويم المخاطر والمسؤوليات وضبطها. والأهم، في غياب تحرّك عالمي عاجل لمكافحة تغيّر المناخ، ومن دون بذل الجهود اللازمة لبناء المرونة والقدرة على مواجهة آثاره، ستزداد إلى حد كبير الكلفة المترتّبة على الاقتصاد العالمي. يمكننا أن نستمر في مدّ الكبلات وشحن المستوعبات عبر محيط ميت، لكن في غياب الاهتمام بالحفاظ على ديمومة الحياة في المحيطات، نعرّض أنفسنا وكل الكائنات الحيّة للخطر.

نتحمّل جميعنا مسؤولية واضحة تفرض علينا التحرّك، باعتبارنا القيّمين حالياً على هذه الأرض. من واجبنا أن نترك للأجيال المقبلة محيطات سليمة ومنتجة، قادرة على الاستمرار في منح الحياة والقيمة للبشرية جمعاء. من شأن تطبيق رزمة المقترحات التي ترفعها المفوضية أن يتيح لنا النهوض بهذا الواجب على أكمل وجه، وتبديل المسار من أجل التقدّم نحو مستقبل إيجابي ومنتِج للمحيطات.

خمسة أسباب خلف تراجع المحيطات

1
ارتفاع الطلب على الموارد

2
التطورات التكنولوجية

3
تراجع الأرصدة السمكية

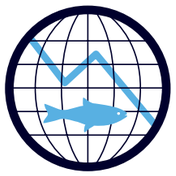

4
تغيّر المناخ والتنوع البيولوجي وخسارة المواطن الطبيعية

5
ضعف آلية الحكم في أعالي البحار

ثمانية مقترحات لإطلاق المعافاة في أعالي البحار

1
إدراج المحيطات في أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة - وضع المحيط السليم والمعافى والنابض بالحياة في قلب التنمية

2
حكم أعالي البحار - تعزيز الرعاية والمعافاة

3
وقف صيد الأسماك المفرط - وضع حد للإعانات المضرة

4
الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم - إغلاق البحار والموانئ والأسواق

5
المواد البلاستيكية - إبعادها عن المحيطات

6
التنقيب عن النفط والغاز في المياه - تحديد معايير ومسؤوليات دولية ملزمة في مجال السلامة

7
هيئة المساءلة المعنية بالمحيطات العالمية - رصد التقدّم نحو محيطات سليمة

8
إنشاء منطقة لتجديد الموارد في أعالي البحار

المحيطات العالمية
من التراجع إلى المعافاة

الصورة الأولى التي التقطها الإنسان للكرة الأرضية كاملة. التقطها طاقم "أبولو 8" وتُظهر الأرض عن مسافة نحو 30000 كلم. الجنوب في أعلى الصورة. جميع الحقوق محفوظة لوكالة الناسا

تغطّي المحيطات العالمية نحو ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية. تتألف من 1.3 مليار كلم مكعب من المياه، وتُعتبَر المنظومة الإيكولوجية الأكبر في العالم، كما أنها تؤدّي دوراً محورياً في دعم مختلف أشكال الحياة على وجه الأرض. وتؤمّن أيضاً مجموعة واسعة من الخدمات والموارد التي تدعم في شكل مباشر صحة الإنسان والمجتمعات والاقتصادات.

أصبحت مساحة المحيطات الشاسعة موضع تركيز شديد قبل نحو خمسين عاماً، عندما التقطت المركبة الفضائية "أبولو"، في مهماتها المتعددة، الصور الأولى من الفضاء لكوكبنا الذي يطغى عليه اللون الأزرق. لاحقاً، سلّط عدد من التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والدراسات العلمية الخاضعة لمراجعة الأقران، الضوء على الترابط بين مناخ الأرض والنظم المحيطية، وعلى الدور المركزي الذي تؤدّيه المحيطات في حمايتنا من تأثيرات تغيّر المناخ. لكن على الرغم من هذا الوعي المتزايد، لا تزال المحيطات تعاني بصورة مزمنة من الاستخفاف بقيمتها الحقيقية، ومن سوء الإدارة، والخلل في آلية الحكم.

وينطبق هذا في شكل خاص على أعالي البحار التي تشكّل 64 في المئة من مجمل مساحة المحيطات وتقع خارج الولاية الوطنية للدول. تتمتّع أعالي البحار أيضاً بوظيفة أساسية في دعم أشكال الحياة داخل المناطق الواقعة ضمن الولاية الوطنية للدول الساحلية (المناطق الاقتصادية الحصرية(EEZs)، وما يحدث في أعالي البحار يمارس تأثيراً مهماً على العافية الإيكولوجية لهذه المناطق وكذلك على إنتاجيتها.

عند التفاوض على "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" [United Nations Convention on the Law of the Sea, UNCLOS] - التي هي بمثابة "دستور المحيطات" - كانت أعالي البحار محميّة بحكم عدم القدرة آنذاك على الوصول إليها. أما اليوم، فما من مكان تقريباً لا تستطيع مراكب الصيد الصناعية الوصول إليه، كما أن التنقيب عن النفط والغاز في المياه يتوسّع في المسافة والعمق سنة تلو الأخرى، ومن المتوقّع أن يتحوّل استخراج المعادن من قاع البحار سريعاً إلى واقع ملموس. كان مفهوم "حرية أعالي البحار" الذي ضمنته الاتفاقية يستحضر سابقاً مشاهد المغامرة والفرص، أما الآن فيتسبّب بـ"مأساة المشاع" المستفحلة الناجمة عن استنفاد الأرصدة السمكية وسواها من الموارد البحرية القيّمة. تتعرّض هذه الحرية للاستغلال من جهاتٍ تملك المال والإمكانات، من دون التحلّي بحس المسؤولية أو العدالة الاجتماعية.

عاشت الشعوب قرب المحيطات لآلاف السنين، ولطالما أدركت المجتمعات البحرية أهمية المحيطات وجعلتها محور اقتصاداتها وثقافاتها. في حين أن الموارد المحيطية الحية كانت العامل الأول الذي جذب الشعوب في البداية نحو البحار - مع العلم أن المصايد والتربية المائية تؤمّن الآن المواد الغذائية لمليارات الأشخاص كما أنها تشكّل مورد رزق للملايين - بتنا ندرك أكثر فأكثر الدور الحيوي جداً، ولو كان أقل وضوحاً للعيان، الذي تؤدّيه المحيطات في النظم الواهبة للحياة في الكرة الأرضية. فالمحيطات هي المضخّة البيولوجية العظيمة التي تقع في صلب تنظيم الغلاف الجوي والحرارة في العالم، وتحرّك دورات المياه والمغذّيات.

يُعتقَد أن النظم الإيكولوجية في أعالي البحار مسؤولة عن نحو نصف الإنتاجية البيولوجية للمحيطات بكاملها. تولّد المحيطات العالمية حوالى نصف الأكسجين الذي نتنفّسه وتمتصّ أكثر من ربع ثاني أكسيد الكربون الذي نبعثه في الجو. تخزّن المحيطات ما يزيد عن 09 في المئة من الحرارة التي تُحتجَز في منظومة الأرض بسبب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ما يحدّ من الآثار التي تترتّب على الأرض جراء تغيّر المناخ؛ بيد أن هذا الأمر يخلّف تداعيات مقلقة على الحياة في المحيط، ولعلها الكارثة البيئية الخفية الأكبر في زماننا.

المحيط هو بمثابة الكلية للكرة الأرضية، إذ يحافظ على عافية نظمها وإنتاجيتها. بيد أن قدرة المحيطات على الاستمرار في تأمين هذه الخدمات الإيكولوجية الأساسية تتعرّض للتهديد لأن ارتفاع درجات الحرارة يحدّ من طاقتها على نقل الأكسجين. أما امتصاص كميات متزايدة من ثاني أكسيد الكربون فيتسبّب بتحمّض المحيطات، كما أن التغييرات غير المسبوقة في الظروف الكيميائية والفيزيائية تؤثّر في توزيع الكائنات الحية البحرية والنظم الإيكولوجية ووفرتها. تطال التأثيرات حياة المحيطات في الصميم، من أصغر العوالق البحرية إلى أكبر الحيتان.

لقد وظّف المجتمع الدولية رأسمالاً سياسياً كبيراً وبذل مجهوداً دبلوماسياً هائلاً من أجل التوصّل إلى سياسات وتعهّدات تهدف إلى وقف التدهور المحيطي. لكن لسوء الحظ لا تزال هناك هوّة سحيقة بين الالتزامات الواردة في العديد من وثائق السياسات واستعداد الدول أو قدرتها على تطبيقها. فعلى سبيل المثال، أعلن رؤساء الدول والحكومات في "القمة العالمية حول التنمية المستدامة" [World Summit on Sustainable Development, WSSD] لعام 2002، عن إنشاء شبكة تمثيلية للمناطق البحرية المحميةmarine] [protected areas, MPAs بحلول العام 2012، لكن عند انعقاد قمة "ريو+20" في العام 2012، كان واضحاً أنه لم يتحقّق تقدّم يُذكَر نحو تحقيق هذا الهدف، لا سيما خارج المناطق الساحلية. حالياً تغطّي المناطق البحرية المحمية أقل من واحد في المئة من أعالي البحار.

الخلاصة التي توصّلنا إليها هي أن آلية الحكم المستخدَمة حالياً في إدارة الأنشطة البشرية التي تؤثّر في أعالي البحار لم تعد صالحة، ولا يمكنها تأمين الاستدامة أو الإنصاف في تخصيص الموارد في المدى الطويل، كما أنها عاجزة عن توليد الظروف المؤاتية من أجل تفعيل المنافع الاقتصادية المستمدّة من أعالي البحار إلى أقصى حد ممكن. لقد تبيّن أن "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" تعاني من البطء الشديد في الرد على التحديات الجديدة، لا سيما في ما يتعلق بتحسين إدارة التهديدات والمخاطر المتعاظمة التي تُحدق بالتنوّع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وموارد المصايد في أعالي البحار، وقد تم التنبّه إلى هذه الحاجة على نطاق واسع منذ العام 2002 على الأقل.

عبر فهم أسباب التراجع، فردياً وجماعياً، بتنا ندرك أن المطلوب هو رزمة إنقاذ شاملة بإمكانها أن تقود المحيطات نحو استعادة عافيتها شرط تطبيقها بصورة متكاملة. لقد نظرنا في الإنصاف والتنمية والاستدامة، فضلاً عن القيم الاقتصادية والجوهرية. وتوقّفنا أيضاً عند أدوار المستهلكين والوسطاء والأسواق والسياسيين والمستخدمين المباشرين والمنتفعين غير المباشرين.

قائمة المحتويات

01 رسالة الرؤساء المشاركين
02 المحيطات العالمية: من التراجع إلى المعافاة
06 مقترحات العمل

ملخص عن التقرير الكامل الذي تجدونه على الموقع الإلكتروني:
www.globaloceancommission.org/ar

المفوضية العالمية
للمحيطات

MISSION OCEAN

رسالة الرؤساء المشاركين
24 يونيو/حزيران 2014

الأصدقاء الأعزاء

لا مبالغة في القول بأن كل أشكال الحياة على الأرض، بما في ذلك بقاؤنا، تتوقّف على وجود محيطات تتمتّع بالعافية والحيوية. فالمليارات من سكّان الأرض يعتمدون على المحيطات التي تحتوي على تنوّع من الكائنات الحية نكاد نعجز عن استيعابه، وذلك للحصول على الطعام، والهواء النظيف، والمناخ المستقر، والأمطار والمياه العذبة، والنقل والطاقة، والاستجمام وموارد الرزق.

محيطاتنا في حالة تراجع. فتدمير المَواطن الطبيعية، وفقدان التنوّع البيولوجي، وصيد الأسماك المفرط، والتلوّث، وتغيّر المناخ، وتحمّض المياه تدفع بالمنظومة المحيطية نحو الانهيار. آلية الحكم في حالة يرثى لها، وفي أعالي البحار، تسود الفوضى. يؤدّي التطوّر التقني، مقروناً بغياب التنظيمات، إلى توسيع الهوّة بين الأثرياء والفقراء فيما تعمد البلدان التي تمتلك الإمكانات اللازمة، إلى استغلال الموارد المتضائلة في حين أن البلدان غير القادرة تتحمّل عواقب تلك الممارسات. الاستقرار الإقليمي، والأمن الغذائي، والمرونة المناخية، ومستقبل أولادنا، كلّها معرّضة للخطر.

لكننا نستلهم أيضاً من الفرصة المتاحة أمام أعالي البحار لتأدية دور تجديدي في مساعدة المحيطات على استعادة عافيتها، ومن قدرة عدد صغير من المقترحات الجريئة على تحفيز دورة من المعافاة. نحن نعتبر أنه يمكن وضع حد للتدهور المحيطي، وتحويل دورة التراجع الحالية إلى دورة معافاة.

أُطلقت المفوضية العالمية للمحيطات، وهي هيئة مستقلّة، في فبراير/شباط 2013. تتطلّع إلى تحقيق هدف أساسي يتمثّل في نقل النقاش حول مستقبل أعالي البحار وقيمة هذه المنطقة الشاسعة في كوكبنا، من الهامش إلى صلب النقاش السياسي. وقد تألّفت اللجنة من مزيج من الشخصيات في القطاعَين العام والخاص، بينهم رؤساء دول سابقون ووزراء ورجال أعمال تتنوّع خبراتهم بين الشؤون الخارجية، والشؤون المالية، والدفاع، والتربية، والتنمية، والبيئة. على الرغم من أنهم ليسوا جميعاً خبراء في المحيطات، إلا أنهم توحّدوا في التزامهم بالمساعدة على وقف التدهور المحيطي ومعالجة مكامن الخلل في حكم أعالي البحار. على امتداد الأشهر الثمانية عشر الماضية، انطلق المفوَّضون، بدعم من خبرات علمية واقتصادية مرموقة، في رحلةٍ لاستكشاف قيمة المحيطات العالمية وما تتعرّض له من تعسّف وارتكابات.

أُنشئت المفوضية بمبادرة من "ائتمان بيو الخيري" [The Pew Charitable Trusts]، في شراكةٍ مع مجموعة "بيو" [Pew]، و"مؤسسة أديسيوم" [Adessium Foundation]، ومجموعة "المحيطات الخمسة" [Oceans 5]، و"ائتمان سواير غروب الخيري" [Swire Group Charitable Trust]. والمفوضية التي أريد لها أن تكون قوّة جديدة وديناميكية ونابضة بالزخم لوضع مقترحات جريئة وبراغماتية وفعالة لناحية الكلفة وقابلة للتطبيق سياسياً، هي هيئة مستقلّة عن كل تلك المؤسسات، وتستضيفها "كلية سومرفيل" [Somerville College] في جامعة أكسفورد. وقد قدّم "مركز ماكينزي العالمي للاستدامة" [Global Center of Sustainability McKinsey] الوقائع والدعم التحليلي.

ركّزت المفوضية في اجتماعاتها الأربعة التي عقدتها منذ فبراير/شباط 2013، في كل من كيب تاون ونيويورك وأكسفورد وهونغ كونغ، على التفكير العميق والمتأنّي في أحدث الاستنتاجات العلمية والتحاليل التي توصّل إليها خبراء المحيطات، فضلاً عن إشراك الأطراف المعنية على نطاق واسع. ووُجّهت أيضاً دعوات للرأي العام العالمي للمشاركة في استطلاع جمعت المفوضية خلاله أكثر من 13000 استمارة عبر الإنترنت، ما يُظهر الدعم القوي لتفعيل آلية الحكم في المحيطات.

الخلاصات التي توصّلنا إليه في عملنا تدعو إلى القلق. المحيطات مهدّدة، ومقاربة البشرية لها خارجة عن السيطرة. لقد أدّى الإهمال الحميد من الأكثرية، والانتهاكات الشديدة من الأقلية، إلى إطلاق دورة من التراجع. لا تتحمّل أي جهة مسؤولية الحفاظ على عافية المحيطات وسلامتها، ويتسبّب غياب المساءلة بالاستغلال الأعمى للموارد والنقص المتعمّد في الاهتمام. هذا ما نسمّيه دورة التراجع.

لقد وضعنا، من خلال النظر في أحدث التحاليل العلمية والسياسية، مقترحات للعمل. وهي في الوقت نفسه بمثابة تحذير ودليل إلى الخطوات الواجب اتّخاذها. بعض الاقتراحات ليست جديدة، لكنها كلها براغماتية وقابلة للتطبيق، ويجب أن تحفّز القطاعَين العام والخاص على السواء على التحرّك. علينا أن نبادر حالاً إلى تغيير مسار الأمور.

لا تستطيع أي حكومة أو شركة أو فرد أن تأخذ على عاتقها منفردةً مهمة إنقاذ المحيطات. فوضع حدٍّ للاستغلال التعسّفي وغير المستدام للموارد والحريات الطبيعية، ومساعدة المحيطات على استعادة عافيتها يتطلّبان ائتلافاً من أجل التغيير تكون له مهمّة واضحة. نحن على يقين من أنه إذا تمّ التحرك سريعاً لتنفيذ رزمة المقترحات التي نرفعها الآن، من الممكن أن ننجح، خلال العقد المقبل، في وقف تدهور المحيطات العالمية وقلب المسار.

تطلق المقترحات أدناه صفّارة الإنذار، لكنها تعرض أيضاً آلية قابلة للتطبيق سياسيا للتقدّم نحو الأمام. نتوجّه، بصفتنا قادة ومواطنين عالميين، أمّهات وآباء، ومدافعين بكل تواضع عن المحيطات العالمية، بنداء إلى كل واحد منكم للانضمام إلينا. ثروات المحيطات العالمية إرث مشترك لنا جميعاً. حان الوقت للتحرّك، من أجلنا ومن أجل أجيال المستقبل.
"مهمة المحيطات" هو الاسم الذي أطلقناه على هذا النداء الذي نوجّهه للتحرك. انضموا إلى "مهمة المحيطات" [Mission Ocean] واعملوا معنا كي نثبت للعالم أن التغيير الإيجابي ممكن، وأنه يمكننا أن نترك للأجيال المقبلة منظومة محيطية سليمة ونابضة بالحياة.

نقدّم إليكم هذه المقترحات، مع التوجّه بالامتنان العميق إلى زملائنا في المفوضية وفريق أمانة السر.

خوسيه ماريا فيغيريس

تريفور مانويل

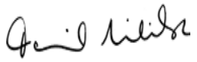
ديفيد ميليباند

المفوضية العالمية
للمحيطات

من التراجع إلى المعافاة
رزمة إنقاذ المحيطات العالمية

ملخص التقرير